هيئة الاسواق المالية
CAPITAL MARKETS AUTHORITY

التقرير السنوي ٢٠١٥

هيئة الأسواق الماليّة

التقرير السنوي ٢٠١٥

كلمة رئيس هيئة الأسواق الماليّة

يسرّني أن أقدّم لكم التقرير السنوي الرابع لهيئة الأسواق الماليّة والذي يستعرض أهمّ النشاطات التي قامت بها الهيئة خلال العام ٢٠١٥، كما يتضمّن عرضاً لنفقات الهيئة للعام ٢٠١٥ وملخّصاً عن ميزانيّتها للعام ٢٠١٦.

لقد استكملت الهيئة عملها الذي بدأ عام ٢٠١٤ والذي يختصّ في تحضير القواعد والأنظمة التطبيقيّة التي تنظّم عمل الأسواق، وانتهت من إعداد ثلاثة أنظمة جديدة في العام ٢٠١٥ وهي الأنظمة المتعلّقة بالإدراج، عرض الأدوات الماليّة وصناديق الاستثمار المشتركة. لهذه الغاية، عقدت الهيئة مؤتمرين استشاريين حول هذه الأنظمة ضمّا ممثلين عن جميع المؤسسات الماليّة وغيرهم من المعنيّين بالمواضيع المطروحة، كالمحامين ومدقّقي الحسابات والشركات المدرجة على بورصة بيروت والشّركات التي يمكن أن تدرج في المستقبل. أضيفت هذه الأنظمة إلى الأنظمة الثلاثة التي انتهت الهيئة من تحضيرها في العام السابق، بذلك تكون هذه المهمّة على وشك الإتمام بانتظار الانتهاء من ترجمة هذه الأنظمة إلى اللغة العربيّة وتحديد موعد تطبيقها والإلتزام بها من قبل جميع المؤسّسات الماليّة المعنيّة. في الإطار نفسه، أصدرت الهيئة عدداً من القرارات التي تناولت أموراً تنظيميّة وتطبيقيّة لتعالج بعض النواقص التي ظهرت خلال عمل الهيئة ومنها على سبيل المثال لا الحصر، القرار المتعلق بمعرفة العميل وعمل مفوّضي الرقابة.

كما ركّزت الهيئة خلال العام المنصرم وبالتعاون مع مصرف لبنان على تحضير دفتر شروط إنشاء منصّة تداول إلكترونيّة. وللتذكير فإنني قد أكدّت مراراً على أهميّة وجود هكذا منصّة وذلك لتسهيل عمليّة تمويل شركات القطاع الخاص وبالأخص الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، على أن يساهم الإغتراب اللبناني في عملية التمويل هذه من خلال إتاحة الفرصة لهم للتداول، من حيث هم، عبر تحديد شروط ومواصفات التعامل التي تسهّل ذلك. في الوقت نفسه، ستشكّل هذه المنصّة حافزاً للأفراد كي يستثمروا في الشركات المدرجة عليها وذلك نظراً لمستلزمات الإفصاح والشفافيّة ونشر المعلومات بشكل سريع، التي تترافق مع عمل المنصّة الإلكترونية التي سيساهم نجاحها في تفعيل حركة الاقتصاد وزيادة معدّلات النمو وخلق فرص عمل نحن بأمسّ الحاجة إليها.

وقد أرسلنا دفتر الشروط هذا بنسخته الأولى إلى جميع المعنيّين في المصارف والمؤسّسات الماليّة لإيفائنا بوجهات نظرهم وتعليقاتهم وذلك للإستفادة من خبرتهم بالأسواق اللبنانية، سندعو هذه المؤسّسات إلى اجتماع تشاوري حتى نجيب على أسئلة المشاركين حول دفتر الشروط ونناقش معاً الإقتراحات كي تأتي ملائمة لحاجات السوق. بعد الأخذ بعين الإعتبار ملاحظات السوق، ستعود الهيئة بالنسخة النهائيّة لدفتر الشروط وتطلقه بشكل رسمي آملين أن يتمّ اختيار المؤسّسة أو المؤسّسات المولجة بإنشاء وتشغيل المنصّة قبل نهاية هذا العام، ثم البدء بالعمل بها أوائل العام المقبل.

في مجال تعزيز العلاقات مع الهيئات الرقابيّة الإقليميّة والخارجيّة، فقد شاركت الهيئة في عدّة مؤتمرات متخصّصة وبكثير من الأحيان بصفة متحدّث وطوّرت شبكة علاقاتها الخارجيّة بشكل ملموس. كذلك شاركت الهيئة بشكل أساسيّ في إعداد الخطّة الاستراتيجيّة للأعوام ٢٠١٦–٢٠٢٠ لاتحاد هيئة الأوراق الماليّة العربيّة إذ رأس الأمين العام للهيئة، اللجنة المكلّفة تحضير هذه الاستراتيجيّة. في هذا الإطار، سيستضيف لبنان المؤتمر السنوي للمؤسّسة الفرنكفونيّة للرقابة الماليّة IFREFI خلال شهر حزيران حيث نتوقّع مشاركة ١٧ دولة مما سيعزّز مكانة لبنان العالميّة بعد أن انضمّ إلى هذه المنظّمة في حزيران من العام ٢٠١٤.

وقد تابعت الهيئة أعمالها الرقابيّة على الأسواق الماليّة، من ضمنها الموافقة على عدد كبير من الأدوات الماليّة والتأكّد من ملاءمتها للشروط القانونيّة مما يضمن حماية المستثمر، وأثبتت الهيئة فعاليّة دورها بشكل خاص من خلال إجراء عدّة تحقيقات وعمليات تدقيق تهدف إلى معالجة مكامن الضعف في أسواق رأس المال – إن وجدت – وذلك خدمة للقطاع نفسه وضمانًا لحماية المستثمر ممّا يعزّز الثقة، يرفع مستوى الاستثمار ويفعّل ويطوّر الأسواق الماليّة في لبنان، فعمليّة المراقبة والتحقيق تهدف في ما تهدف إليه، ليس إلى حماية المستثمر فحسب، بل إلى زيادة نشاط المؤسّسات الماليّة وتطوير السوق حتى يصبح جاذباً لعدد كبير من المساهمين المحليين والخارجيين.

على صعيد آخر، بدأت الهيئة تعاوناً مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مجال برنامج تقييم القطاع المالي FSAP الذي يوفّر تقييماً مفصّلاً لإدارة القطاع المالي في لبنان. ومن ضمن هذا التقييم ستتحدّد الفجوات التي قد تحول دون انضمام الهيئة إلى المنظمة الدولية لهيئات سوق المال IOSCO والعمل على معالجتها. ولقد بدأ العمل فعلاً على انضمام الهيئة لمنظمة IOSCO ونأمل أن نحظى بهذه العضويّة في المستقبل القريب.

مع أصدق تمنّياتي،

رياض توفيق سلامه

رئيس هيئة الأسواق الماليّة / حاكم مصرف لبنان

رفع مستوى
الوعي الاستثماري
عند اللبنانيين
وتعريفهم على مزايا
الأسواق الماليّة.

رؤيتنا

إعادة إحياء لبنان كمركز إقليمي للخدمات الماليّة من خلال التطوير الدائم للأسواق الماليّة اللبنانية.

تعزيز الكفاءة الاقتصاديّة وتحفيز النموّ عبر توجيه رأس المال نحو استخدامات إنتاجيّة.

إرساء الثقة في الأسواق الماليّة اللبنانيّة عبر تعزيز سلامتها وصون جاذبيّتها لدى المستثمرين.

حماية المستثمر من خلال تأمين البيئة الإستثماريّة العادلة والشفّافة وتوفير الوصول إلى المعلومات اللازمة للاستثمار.

مهمّتنا

تنظيم ومراقبة الأسواق الماليّة لضمان تطوّرها بما يتناسب مع التغيّرات وأفضل المعايير المحليّة والدوليّة.

تقليص مخاطر النظام (Systemic Risk) في الأسواق الماليّة.

متابعة تطوير الأسواق من خلال التواصل الدائم مع كافّة المعنيّين وفي كافّة القطاعات الإنتاجيّة.

رفع مستوى الوعي الإستثماري عند اللبنانيّين وتعريفهم على مزايا الأسواق الماليّة.

المثابرة الدائمة على حماية المستثمر والسعي إلى زيادة استخدام الأسواق الماليّة من قبل المستثمرين في لبنان والخارج.

تنظيم كيفيّة الإطّلاع على المعلومات من قبل الأشخاص الذين يوزّعون الأدوات الماليّة على الجمهور .

تنظيم وتحديد إطار العمل وتنظيم النشاطات المهنيّة التي يقوم بها الأشخاص الذين يمارسون الأعمال الخاصّة بالأدوات الماليّة والسهر على تقيّدهم بآداب السلوك المهنيّة.

كلمة رئيس هيئة الأسواق الماليّة ٣

هيئة الأسواق الماليّة ٨

قانون إنشاء هيئة الأسواق الماليّة وأهدافها الرئيسيّة ٨

المهام الأساسيّة للهيئة ١٠

الفصل الأول: أهمّ أنشطة عام ٢٠١٥ ١٢

أعمال الهيئة على المستوى التنظيمي والرقابي ١٣

أعمال الهيئة على المستوى الإداري ٢٢

حركة الأسواق الماليّة في لبنان ٢٦

الفصل الثاني: التطلّعات للعام ٢٠١٦ ٤٢

الملحق الأول: ٤٤

الهيكليّة التنظيميّة ٤٥

ما هي المنتجات الخاضعة لأحكام القانون؟ ٤٦

المؤسّسات والأعمال الخاصّة الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة ٤٨

تشجيع وتطوير الأسواق الماليّة بالتنسيق مع مختلف القطاعات المعنيّة، وحماية الإدّخار الموظّف في الأدوات الماليّة

هيئة الأسواق الماليّة

١. قانون إنشاء هيئة الأسواق الماليّة وأهدافها الرئيسيّة

أقرّ مجلس النواب بتاريخ ٢٠١١/٨/١٧ القانون رقم ١٦١ المتعلّق بإنشاء هيئة الأسواق الماليّة «هيئة الأسواق»، وتمّ تعيين الأعضاء الخبراء المتفرّغين في مجلس «هيئة الأسواق» في تاريخ ٢٠١٢/٧/١٠.

تطمح «هيئة الأسواق» إلى تحقيق هدفين أساسيين: تشجيع وتطوير الأسواق الماليّة بالتنسيق مع مختلف القطاعات المعنيّة وحماية الإدّخار الموظّف في الأدوات الماليّة. في هذا السياق، يحدّد القانون آليّة تنظيم الأسواق الماليّة وتطويرها مرتكزاً في ذلك على إرساء ثقافة تتمحور حول أهميّة الحوكمة الفعّالة في المؤسّسات الماليّة وحسن استعمال المعلومات الخاصّة والمؤثّرة كما المعلومات المنشورة وتأمين الشفافيّة المطلقة في القطاع نظراً لدورها في حماية رأس المال والمستثمرين.

في هذا السياق، يحدّد القانون آليّة لمحاسبة ومعاقبة المخلّين بأحكام القانون من خلال الأطر القانونيّة المشمولة به كلجنة العقوبات والمحكمة الخاصّة بالأسواق الماليّة. إنّ لتطوير الأسواق الماليّة أهميّة كبيرة لا تعود بالنفع على المستثمرين في الأدوات الماليّة والقطاع الخاص فحسب، بل على الإقتصاد الوطني بشكل عام، وذلك نظراً للقدرة على إيجاد مصادر تمويل طويلة الأمد لتوجيه الإدّخار إلى الإستثمار الملائم. لذلك، تضع هيئة الأسواق الماليّة الأنظمة والتشريعات الملائمة والمنسجمة مع المعايير الدولية لتأمين الإنتظام في عمل الأسواق الماليّة، بالإضافة إلى الرقابة الصارمة التي من شأنها أن تشجّع المستثمرين المحليين والدوليين على الإستثمار في الأدوات الماليّة الصادرة عن الشركات الماليّة المنظّمة من قبل هيئة الأسواق الماليّة، وبالتالي تحقيق نمو أسرع في هذا القطاع، ممّا قد يساهم في تشجيع الشركات العاملة في لبنان على الإكتتاب العام وإدراج أسهمها في البورصة وخلق فرص عمل للشباب اللبناني.

يحدّد القانون آليّة تنظيم الأسواق الماليّة وتطويرها مرتكزاً في ذلك على إرساء ثقافة تتمحور حول أهميّة الحوكمة الفعّالة في المؤسّسات الماليّة وحسن استعمال المعلومات الخاصّة والمؤثّرة، إضافةً إلى المعلومات المنشورة وتأمين الشفافيّة المطلقة في القطاع نظراً لدورها في حماية رأس المال والمستثمرين. وعليه، يحدّد القانون آليّة لمحاسبة ومعاقبة المخلّين بأحكامه من خلال الأطر القانونيّة التي نصّ عليها، كلجنة العقوبات والمحكمة الخاصة بالأسواق الماليّة.

يتولّى إدارة هيئة الأسواق الماليّة مجلس مؤلّف من سبعة أعضاء برئاسة حاكم مصرف لبنان. وتنقسم عضويّة المجلس إلى ثلاثة أعضاء متفرّغين خبراء في الشؤون المصرفيّة والماليّة وثلاثة أعضاء غير متفرّغين يمثّلون الوزارات والإدارات المعنيّة مباشرةً بعمل الهيئة هم مدير وزارة الماليّة العام، مدير عام وزارة الإقتصاد ورئيس لجنة الرقابة على المصارف.

يتألّف مجلس الهيئة من:

رياض سلامة	حاكم مصرف لبنان	رئيس	
سمير حمود	رئيس لجنة الرقابة على المصارف	عضو	
ألان بيفاني	مدير وزارة الماليّة العام	عضو	
عليا عباس	مدير عام وزارة الإقتصاد والتجارة	عضو	
فادي فقيه	خبير في الشؤون الماليّة	عضو متفرّغ	نائب رئيس (٢٠١٥ –)
فراس صفي الدين	خبير في شؤون الأسواق الماليّة	عضو متفرّغ	نائب رئيس (٢٠١٣ – ٢٠١٥)
سامي صليبا	خبير في الشؤون المصرفيّة	عضو متفرّغ	

٢. المهام الأساسيّة لهيئة الأسواق الماليّة

حماية المستثمر وتنظيم النشاطات المهنيّة

- حماية المستثمرين من الممارسات غير المشروعة أو غير المتوافقة مع الأصول أو غير المنصفة، بما في ذلك حظر الإستغلال الشخصي المباشر أو غير المباشر للمعلومات المميّزة في التعامل بالأسواق الماليّة.
- تنظيم كيفية الإطّلاع على المعلومات من قبل الأشخاص الذين يوزّعون الأدوات الماليّة على الجمهور.
- تحديد إطار العمل وتنظيم النشاطات المهنيّة التي يقوم بها الأشخاص الذين يمارسون الأعمال الخاصّة بالأدوات الماليّة والسهر على تقيّدهم بآداب السلوك المهنيّة.

تنظيم الأسواق وتقليص مخاطر النظام

- تنظيم وتطوير الأسواق الماليّة في لبنان والسعي إلى زيادة استخدام هذه الأسواق من قبل المستثمرين والمصدّرين في لبنان والخارج.
- تقليص مخاطر النظام (Systemic Risk) في الأسواق الماليّة.

إصدار التراخيص

- إصدار التراخيص لوسطاء السوق الذين يقدّمون خدمات للمستثمرين والمصدّرين.
- إصدار التراخيص لشركات التقييم المالي (Financial Rating Agencies) وتحديد إطار عملها وتنظيمه.
- الترخيص لهيئات الإستثمار الجماعي بما فيه الصناديق المشتركة للإستثمار بعمليّات التسنيد.

تنظيم ورقابة عمل البورصات

- تنظيم ورقابة عمل البورصات المرخّص لها أو الأشخاص الذين يقدّمون خدمات إيداع أو مقاصّة أو تسوية.
- وضع الإطار التنظيمي العام لإدراج الأدوات الماليّة والموافقة على التداول بها في البورصات.

الرقابة والمحاسبة القانونيّة

- معاقبة المخالفات الإداريّة لأحكام هذا القانون وللأنظمة المتّخذة تطبيقاً له.
- طلب الملاحقة في جرائم إستغلال وإفشاء معلومات مميّزة أو ترويج معلومات خاطئة أو مضلّلة تتعلّق بصكوك أو أدوات ماليّة أو بمصدّري هذه الصكوك والأدوات.

عملت الهيئة خلال العام ٢٠١٥ على توثيق العلاقات مع الأجهزة الرقابيّة الداخليّة والخارجيّة ممّا يساعد في تعزيز الثقة بالأسواق اللبنانيّة

الفصل الأول:
أهم أنشطة العام ٢٠١٥

بعد أن أكّدت هيئة الأسواق الماليّة على انطلاقتها الجديّة، من خلال إرساء الأطر التنظيميّة التي ترعى عمل الأسواق الماليّة، بما يتناسب مع أفضل المعايير الدولية ومواكبةً لآخر التطورات، ها هو التقرير السنوي الرابع الذي يوثّق النشاطات التنظيميّة والرقابيّة التي قامت بها الهيئة في العام ٢٠١٥، كذلك العلاقات مع الأجهزة الرقابيّة الداخليّة والخارجيّة. يأتي هذا التقرير في ضوء قرار رئيس الهيئة، حاكم مصرف لبنان، رياض سلامه على إطلاق المنصّة الإلكترونيّة هذه السنة مما يوفّر التمويل للشركات ويعزّز من قدراتها ويمكّن الشركات الناجحة من طرح أسهمها والدخول نحو أبواب جديدة في العمل، ما ينعكس إيجاباً على القطاع المصرفي والمؤسسات الماليّة فتتوسّع لديها الخدمات الإستثماريّة وتتعزّز فرص النمو، ممّا يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة لدى المواطن اللبناني.

نشير إلى أن خطوة إضافيّة سجّلت لدى الهيئة في العام ٢٠١٥، هي المشارفة على انتهاء ورشة العمل في الأنظمة التطبيقيّة بالاشتراك مع البنك الدولي ممّا يساعد في بناء الثقة بالأسواق اللبنانية لكي تصبح أكثر جاذبية للمستثمرين اللبنانيين والأجانب على السواء ويساهم في انضمام هيئة الأسواق إلى المنظّمة الدوليّة لهيئات سوق المال IOSCO كعضو عادي. وفي هذا الإطار تواصل الهيئة عملها لتوقيع اتفاقيّات دوليّة آخرها مع هيئة سوق المال التونسيّة، والسلطة التنظيميّة للخدمات الماليّة التابعة لسوق أبوظبي العالمي (FSRA) وغيرها من اتفاقيات مرتقبة في العام ٢٠١٦.

١,١ على المستوى التنظيمي والرقابي

تأسيس وترخيص منصّة للتداول الإلكتروني

عملت هيئة الأسواق الماليّة، بالتعاون الوثيق مع مصرف لبنان، على تحضير المتطلّبات التقنيّة وتأمين الشروط اللازمة بهدف تأسيس نظام للتداول الإلكتروني يحسّن من ظروف الإستثمار في القطاع الخاص، سيّما لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وأيضاً لدى الشركات الناشئة. الجدير ذكره، أنّ التداول في المنصّة الإلكترونيّة يتعدّى حدود لبنان وصولاً إلى الإغتراب اللبناني حول العالم.

وجود هذا النظام، يطوّر ويعزّز عمل الأسواق الماليّة في لبنان ويدعم النمو الإقتصادي وينتج فرص عمل جديدة، فالتداول الإلكتروني يحمل العديد من الفوائد حيث لا حاجة بعده إلى التبادل المادي للأوراق الماليّة، أو إلى الوساطة البشرية في تنفيذ المعاملات بعد أن أصبحت التعليمات تنفّذ إلكترونيّاً.

من فوائد العمل في نظام التداول الإلكتروني، زيادة عنصر الشفافيّة وتخفيض كلفة المعاملات لجميع الأفرقاء المعنيين، ممّا يؤمّن نشاطاً أكبر في الأسواق الماليّة ويساهم في خلق سيولة أكبر ويزيد من المنافسة.

هذه الفوائد مجتمعةً هي ذات منفعة للبنان نظراً لأهميّة حاجة تطوير الأسواق بشكل يتخطّى العدد القليل من الشركات المسجّلة للتداول في بورصة بيروت. لذلك، إنّ لإنشاء منصّة إلكترونية للتداول دوراً كبيراً في منح اللبنانيين والمقيمين في دول الإنتشار نافذة قيّمة للدخول إلكترونيّاً في نشاطات الأسواق الماليّة في لبنان، كون هذا التعامل يلغي تماماً القيود الجغرافيّة المتواجدة ضمن الأسواق التقليديّة ويعزّز الأسواق الماليّة والإقتصاديّة عموماً.

مـن جهـة أخـرى ومـن ناحيـة العـرض والطلـب علـى الأوراق الماليّـة، فـإن التعامـل فـي السـوق الإلكترونـي يشـجّع علـى زيـادة العـرض لـدى المصدّريـن، ممّـا ينعكـس إيجابـاً مـن خـلال زيـادة إصـدار الأوراق الماليّـة والسـندات نظـراً للزيـادة المتوقّعـة فـي عـدد المسـتثمرين. الجديـر بالذكـر أنّ انطـلاق التـداول الإلكترونـي فـي الأدوات الماليّـة قـد زاد مـن حصّـة السـندات الحكوميّـة عالميـاً، أمّـا علـى الصعيـد اللبنانـي فـإن عـرض سـندات الخزينـة للتـداول المحلـي علـى المنصّـة الإلكترونيّـة فـي ظـلّ حجـم الديـن العـام فـي لبنـان سـوف ينعكـس إيجابـاً علـى مسـتوى السـيولة فـي الأسـواق الماليّـة اللبنانيّـة، ممـا يسـاهم فـي توسـيع وتعميـق عمليّـات التـداول فـي الأسـواق كافّـة.

أمّـا علـى الصعيـد التنظيمـي، فقـد عملـت الهيئـة علـى اسـتكمال مـا بدأتـه فـي العـام ٢٠١٤ عندمـا أطلقـت المجموعـة الأولـى مـن الأنظمـة التطبيقيّـة، بالإضافـة إلـى إصـدار مجموعـة مـن قـرارات أرسـت مـن خلالهـا المفاهيـم التنظيميّـة الأساسـيّة التـي تصبـو إلـى تحقيقهـا، فأصـدرت فـي العـام ٢٠١٥ قـرارات تتعلـق بنظـام العمليّـات علـى المشـتقّات الماليّـة، كمـا أرسـت نظامـاً متخصّصـاً بنمـوذج معرفـة العميـل KYC، إضافـةً إلـى القـرار الموجّـه إلـى مفوّضـي المراقبـة الـذي يؤكّـد علـى تضميـن الكشـوفات الماليّـة الصـادرة عـن المراقبيـن كافّـة المعلومـات المتعلقـة بالأعمـال الخاصّـة بـالأدوات الماليّـة، ممّـا يسـاعد فـي حمايـة أمـوال المسـتثمرين بطريقـة أفضـل.

وفـي هـذا الإطـار، ومـن ضمـن أعمـال هيئـة الأسـواق الماليّـة التنظيميّـة، أصـدرت الهيئـة إنـذاراً علنيّـاً لمؤسسـة «مينـا إنفسـت ش.م.ل» التـي لـم تلتـزم بتنظيمـات وتوجيهـات الهيئـة، حيـث أقدمـت المؤسسـة المذكـورة علـى مخالفـة القوانيـن والأنظمـة والمبـادئ المرعيـة الإجـراء فيمـا يتعلـق بالأعمـال الخاصـة بـالأدوات الماليّـة، كمـا وأحـكام المـادة ٥٥ مـن القانـون ١٦١ تاريـخ ٢٠١١/٨/١٧ وأحـكام كلّ مـن قـرار هيئـة الأسـواق الماليّـة رقـم ١٠ تاريـخ ٢٠١٣/١/٩ والتعميـم الأساسـي رقـم ٨٣ تاريـخ ٢٠٠١/٥/١٨ الصـادر عـن مصـرف لبنـان والمتعلّـق بنظـام مراقبـة العمليّـات الماليّـة والمصرفيّـة لمكافحـة تبييـض الأمـوال وتمويـل الإرهـاب. لذلـك، وجّـه مجلـس هيئـة الأسـواق الماليّـة كتـاب إنـذار بتاريـخ ١٨ آذار ٢٠١٥ للمؤسّسـة المذكـورة لتصحيـح وضعهـا بشـكل فـوري وإتخـاذ التدابيـر الآيلـة لعـدم تكـرار الممارسـات المخالفـة للقوانيـن والأنظمـة المرعيـة الإجـراء وللمبـادئ السـليمة لمزاولـة المهنـة تحـت طائلـة إتخـاذ مجلـس هيئـة الأسـواق الماليّـة أقصـى العقوبـات بحـقّ المؤسّسـة المنـوّه عنهـا.

وبمـا أنّ المؤسّسـة المذكـورة لـم تمتثـل للإنـذار الصـادر بحقّهـا ضمـن المهـل المقدّمـة، أقدمـت الهيئـة العليـا المصرفيّـة علـى شـطب المؤسّسـة وسـحب رخصتهـا لمنعهـا مـن القيـام بـأيّ عمـل يتعلّـق بالأعمـال الخاصّـة بـالأدوات الماليّـة.

وأيضـاً ضمـن الأطـر التنظيميّـة، عملـت وحـدة الشـؤون القانونيّـة علـى التأكّـد مـن أنّ جميـع الأنظمـة التطبيقيّـة المعتمـدة فـي الهيئـة تتماشـى مـع أفضـل المعاييـر الدوليّـة وتراعـي كافّـة القوانيـن المرعيّـة الإجـراء. كمـا سـاهمت مـع البنـك الدولـي بإعـداد المجموعـة الثانيـة مـن الأنظمـة التطبيقيّـة التـي سـوف تصـدر عـن الهيئـة. بالإضافـة إلـى ذلـك، أعـدّت وحـدة الشـؤون القانونيّـة عـدداً مـن السياسـات والإجـراءات الداخليّـة المتعلّقـة ببعـض الوحـدات التابعـة للهيئـة.

كمـا سـاهمت الوحـدة خـلال العـام ٢٠١٥ فـي إعـداد دفتـر الشـروط العائـد لمنصّـة التـداول الإلكترونيّة، وقامـت بدراسـة طلبـات الترخيـص المقدّمـة مـن المؤسّسـات والوسـطاء الناشـطين فـي السـوق المالـي والمتعلّقـة بإصـدار أو ترويـج أنواعـاً مختلفـةً مـن الأدوات الماليّـة وبإنشـاء شـركات اسـتثمار مشـتركة وقدّمـت التوصيـات بشـأنها إلـى مجلـس الإدارة.

إطلاق مجموعتين من الأنظمة التطبيقيّة في العام ٢٠١٥

نظّمـت هيئـة الأسـواق الماليّـة ندوتيـن إستشـاريّتين برعايـة رئيـس الهيئـة، حاكـم مصـرف لبنـان الأسـتاذ رياض سـلامة، تـمّ خلالهمـا إطـلاق المجموعة الثانيـة والثالثـة مـن الأنظمـة التطبيقيّـة المتعلّقـة «بقواعـد الإدراج» و«عـرض الأدوات الماليّـة علـى الجمهـور» فـي ١٥ حزيـران ٢٠١٥، كمـا تـمّ إطـلاق النظـام التطبيقـي المتعلّـق «بهيئـات الإسـتثمار الجماعـي» فـي ٢٤ مـن تشـرين الأول ٢٠١٥ بالتعـاون مـع خبـراء مـن البنـك الدولـي، وذلـك بحضـور ممثليـن عـن قطـاع المصـارف والشـركات الماليّـة والوسـاطة ومـع معنييـن فـي هـذا القطـاع مـن محاميـن ومدققـي حسـابات.

إفتتحـت اللقـاءات بكلمـات الترحيـب التـي ركّـزت الهيئـة مـن خلالهـا علـى تطـوّر العمـل لديهـا وأهميّـة الاستشـارات التـي تعقدهـا مـع أخصّائييـن وعامليـن فـي الأسـواق الماليّـة والتـي أصبحـت جـزءاً لا يتجـزّأ مـن العمليّـة التنظيميّـة لـدى الهيئـة والتـي تسـاهم بدورهـا فـي تعميـق التواصـل بينهـا وبيـن العامليـن فـي القطـاع وفـي زيـادة الشـفافيّة وحمايـة المسـتثمرين فـي الأسـواق، ممـا يعـزز تطبيـق اسـتراتيجيّة الهيئـة الهادفـة إلـى تحديـث العمـل فـي الأسـواق وفقـاً للمعاييـر المعتمـدة دوليّـاً لـدى منظمـة IOSCO.

أمّـا فـي مـا خـص المجموعـة الثانيـة المتعلقـة «بقواعـد الإدراج» و«عـرض الأدوات الماليّـة علـى الجمهـور» فقـد قـدّم فريـق هيئـة الأسـواق الماليّـة عرضـاً تقنيّـاً تـمّ فيـه شـرح الغـرض مـن وضـع قواعـد الإدراج وملائمـة الأدوات الماليّـة التـي سـتُدرج وتحديـد شـروط عـرض الأدوات الماليّـة للإكتتـاب العـام فـي لبنـان، كمـا ضمـان كفايـة المعلومـات المتوفـرة لـدى المسـتثمرين والمنظّميـن والجمهـور.

وفـي النـدوة الاستشـاريّة الثالثـة لإطـلاق النظـام التطبيقـي المتعلـق «بهيئـات الإسـتثمار الجماعـي» فقـد قـدّم فريـق عمـل الهيئـة شـرحاً، تركّـز علـى أهميّـة المـواد المقترحـة وانعكاسـاتها الإيجابيـة علـى حسـن إدارة وتسـويق صناديـق الإسـتثمار فـي لبنـان، حيـث ناقشـت النـدوة ملاحظـات الحاضريـن وتـمّ أخـذ الأفـكار المطروحـة بعيـن الإعتبـار.

نبـذة عـن الأنظمـة التطبيقيّـة التـي أطلقـت فـي العـام ٢٠١٥

نظـام عـرض الأدوات الماليّـة علـى الجمهـور

Offers of Securities

سلسلة ٦٠٠٠،

يهـدف هـذا النظـام إلـى تحديـد المتطلّبـات الخاصّـة بعـرض الأدوات الماليّـة المقدّمـة للجمهـور فـي لبنـان، وتحديـد أنواع عـروض الأدوات الماليّـة المعفيّـة مـن المتطلّبـات المفروضـة علـى العـرض العـام، وتحديـد المتطلّبـات لتقديـم عـرض معفـيّ لـلأدوات الماليّـة.

قواعـد الإدراج - Listing Rules

سلسلة ٧٠٠٠،

يهـدف هـذا النظـام إلـى تحديـد المتطلّبـات اللازمـة للمصـدر لطلـب إدراج أدوات ماليّـة فـي لبنـان، وتحديـد المتطلّبـات للحفـاظ علـى إدراج الأدوات الماليّـة، ومتطلّبـات الحفـاظ علـى الأسـس السـليمة لحوكمـة الشـركات مـن قبـل المصدريـن المدرجيـن.

هيئات الإستثمار الجماعي -

Collective Investments Scheme

سلسلة ٨٠٠٠،

يشـمل هـذا النظـام إنشـاء وتشـغيل هيئـات اسـتثمار جماعـي بمـا فـي ذلـك هيئـات اسـتثمار إسـلاميّة فـي لبنـان بموجـب القانـون رقـم ٧٠٦ غيـر أنّـه لا يشـمل اسـتخدام هيئـات الإسـتثمار الجماعـي لغـرض التسـنيد بموجـب القانـون ٧٠٥ نظـراً إلـى أنّـه قانـون منفصـل يسـتخدم شـكل الصنـدوق المشـترك بـكل بسـاطة لأغـراض أخـرى. يهـدف هـذا النظـام إلـى تنظيـم عمليّـة إقامـة، وترخيـص، وطـرح وإدارة هيئـات اسـتثمار جماعـي والأنشـطة المرافقـة لهـا فـي لبنـان، وإلـى تحديـد المتطلبـات التـي ترعـى عمـل مـدراء هيئـات الاسـتثمار الجماعـي، وودعـاء هيئـات الاسـتثمار الجماعـي ووكلاء التوزيـع المعتمديـن.

أمّا على الصعيد الرقابي، فقد قامت وحدة الرقابة على الأسواق الماليّة بإثني عشر تحقيقاً وستة عمليات تدقيق على المؤسسات الماليّة التي تتداول بالأوراق الماليّة حيث ركّزت على عدّة جوانب في تحقيقها، منها ما يخصّ التلاعب بالأسعار، والتداول غير الشرعي عبر إستغلال المعلومات، ونقص متعمّد في تقارير الإفصاح كما التعاون مع هيئات قضائيّة أجنبيّة للتوصّل إلى نتائج ايجابيّة في تحقيق داخلي، وغيرها من الملفات المتنوّعة ذات الصلة.

ورفعت جميع النتائج إلى مجلس إدارة الهيئة لإتخاذ القرارات المناسبة. كما قامت هذه الوحدة بمراجعة الطلبات المقدّمة من قبل المؤسسات والشركات الماليّة وشركات الوساطة الماليّة والمصارف التي تناولت جوانب مختلفة، منها طلب التعامل مع مراسلين أجانب جدد، طلب الإكتتاب في أسهم زيادة رأس المال، إصدار تراخيص جديدة والتأكد من تطبيق معايير التسويق لأوراق ماليّة جديدة وسندات وصناديق إستثمار مشتركة ومنتجات مركبة. يبيّن الرسم البياني (أدناه) أنّ القسم الأكبر من المراجعات المئة وعشر (١١٠) التي عالجتها الوحدة، كانت حول طلب تسويق منتجات مركّبة جديدة (إثنان وثلاثون طلباً)، مقابل تسعة وعشرون (٢٩) طلب لتسويق صناديق الإستثمار. أمّا على صعيد الطلبات المتعلّقة بتسويق الأوراق الماليّة وطلبات القروض الجديدة فقد شكّلت سبعة عشر طلباً (١٧) من المجموع العام، فيما أتت النسبة الأصغر لطلب التعامل مع مراسلين جدد.

النسبة المئويّة لمراجعة الطلبات المقدّمة من قبل المؤسّسات والشركات الماليّة وشركات الوساطة الماليّة والمصارف

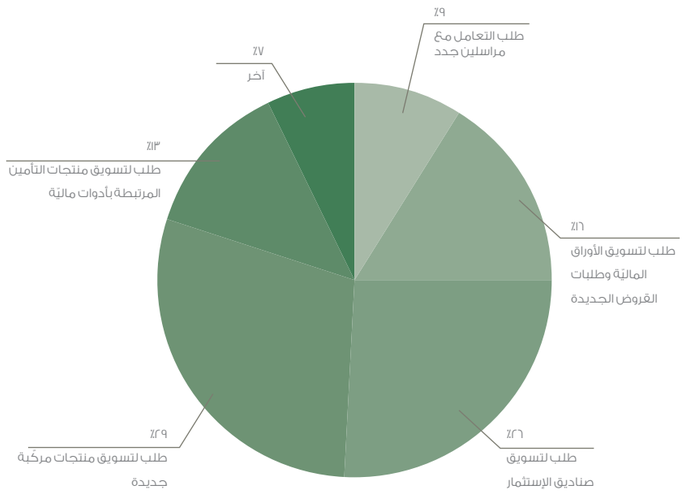

نبذة عن القرارات التنظيميّة والصادرة عن هيئة الأسواق الماليّة في العام ٢٠١٥

القرار رقم ١٢ – نظام العمليّات على المشتقّات الماليّة

يضع هذا القرار، نظام العمليّات على الأدوات والمشتقّات الماليّة المتعلّق بكيفيّة قيام الوسيط المالي بتنفيذ عمليّات على الأدوات والمشتقّات الماليّة وبعدد من الموجبات المطلوب منه التقيّد بها عند تنفيذه لتلك العمليات، والهوامش الواجب تكوينها، موضحاً طريقة تحديدها، بالإضافة إلى أصول اعتماد المراسلين الذين يتعامل معهم، وآلية تثبيت العمليات على الأدوات والمشتقات الماليّة لديهم.

القرار رقم ١٧ – متعلّق بنموذج معرفة العميل «KYC»

يحدّد هذا القرار، النموذج الواجب على مؤسّسات الوساطة الماليّة والمؤسّسات الماليّة والمصارف التي تمارس الأعمال الخاصّة بالأدوات الماليّة في لبنان إعتماده لمعرفة عملائها KYC بحيث يتضمّن، كحدّ أدنى، المعلومات الواردة فيه.

القرار رقم ١٨ – متعلّق بمفوّضي المراقبة

يتوجّه هذا القرار إلى كلّ من المؤسّسات والهيئات التي تمارس الأعمال الخاصّة بالأدوات الماليّة في لبنان لحساب عملائها و/أو لحسابها الخاص كما وإلى مفوضي المراقبة المعتمدين لديهم وذلك لتضمين الكشوفات الماليّة، المعلومات المتعلّقة بالأعمال الخاصة بالأدوات الماليّة من جهة وتزويد هيئة الأسواق الماليّة بالتقارير والمستندات والمعلومات اللازمة كما وبأيّ تدقيق أو تحليل إضافي من جهة أخرى.

وعلى صعيد مجلس الهيئة الذي يضطلع بصلاحيّات شاملة من شأنها أن تعزّز حماية المستثمر وتشجّع الإستثمار في الأسواق الماليّة حيث له صلاحيّة وضع الأنظمة العامّة بإنشاء البورصات وإدارتها، والأنظمة المتعلّقة بإنشاء وتسيير أعمال المؤسّسات التي تتعاطى الوساطة الماليّة وتوظيف أموال الجمهور، كما يُعنى المجلس بوضع الأنظمة المتعلّقة بالأدبيات التي يتوجّب على مقدّمي الخدمات الماليّة ومستخدميهم التقيّد بها وصلاحيّة الترخيص بإنشاء المؤسّسات والهيئات التي تتعاطى الوساطة الماليّة وتوظيف الأموال وعمليّات التسنيد على اختلاف أنواعها،

انطلاقاً من مسؤوليّته المذكورة أعلاه، التأم مجلس الهيئة في اثنين وعشرين (٢٢) اجتماعاً واتّخذ حوالي الـ ١٧٢ قراراً تنظيميّاً واداريّاً من ضمنها ثلاثة قرارات تنظيمية صادرة عن الهيئة وهي: قرار رقم ١٢ حول نظام العمليّات على المشتقات الماليّة، قرار رقم ١٧ المتعلّق بنموذج معرفة العميل «KYC»، وقرار رقم ١٨ المتعلّق بمفوضي المراقبة.

#	تاريخ انعقاد مجلس الهيئة	عدد القرارات
١	٩ كانون الثاني ٢٠١٥	٨
٢	٢٧ كانون الثاني ٢٠١٥	١٠
٣	١٧ شباط ٢٠١٥	٩
٤	٣ آذار ٢٠١٥	٧
٥	٢٢ نيسان ٢٠١٥	٩
٦	١٤ أيار ٢٠١٥	١٠
٧	١٩ أيار ٢٠١٥	٢
٨	٤ حزيران ٢٠١٥	١٢
٩	٢ تموز ٢٠١٥	٢٠
١٠	١٥ تموز ٢٠١٥	١٢
١١	١٤ آب ٢٠١٥	٥
١٢	١٧ آب ٢٠١٥	٥
١٣	٣١ آب ٢٠١٥	١
١٤	٢ أيلول ٢٠١٥	١١
١٥	١٤ أيلول ٢٠١٥	٣
١٦	٢٢ أيلول ٢٠١٥	٢
١٧	١٢ تشرين الأول ٢٠١٥	١٢
١٨	٤ تشرين الثاني ٢٠١٥	١١
١٩	٣ كانون الأول ٢٠١٥	١
٢٠	٨ كانون الأول ٢٠١٥	١١
٢١	١٠ كانون الأول ٢٠١٥	٣
٢٢	٢٩ كانون الأول ٢٠١٥	٥

وفي هذا الإطار، ومن ضمن سعي المجلس المتواصل لمواكبة تطوّرات وحاجات السوق والتفاعل معه لضمان أفضل الممارسات، أقدمت الهيئة على تعديل مضمون بعض قرارات مجلس الهيئة التي أتت على الشكل التالي:

إعلام رقم	السبب	المضمون
٩	متعلّق بتعديل الإعلام رقم ٢	تعديل النفقات والعمولات المستوفاة لقاء الطلبات التي تُقدَّم لهيئة الأسواق الماليّة والتي تتطلّب موافقتها
١٠	متعلّق بتعديل القرار رقم ١١	تعديل لائحة مؤسّسات الوساطة الماليّة
١١	متعلّق بتعديل الإعلام رقم ١٣	استحدثت مادّة تنص على تعليق مجلس هيئة الأسواق الماليّة موافقته على إنشاء صندوق تسنيد على موجودات مؤلّفة من أموال ماديّة أو غير ماديّة، منقولة أو غير منقولة، على التزام المُنشِئ بأحكام وشروط كلّ من القرارين التاليين: • قرار هيئة الأسواق الماليّة رقم ٤ تاريخ ٢٠١٣/٨/١٤، المتعلّق بالامتثال، • قرار هيئة الأسواق الماليّة رقم ٥ تاريخ ٢٠١٣/٨/١٤ المتعلّق بالتدقيق الداخلي
١٢	متعلّق بتعديل القرار رقم ٤	إلزام الشركات التي ترغب بالتفرّغ عن موجودات عائدة لها في نطاق عمليّات تسنيد تأخذ فيها صفة المنشئ للقرار رقم ٤ بغض النظر عن عدد مساهميها أو رأسمالها. تعديل المادة ٥ بحيث يسمح للشركات المشار إليها أعلاه أن تكُلف مؤسّسات متخصّصة خارجيّة للقيام بمهام الإمتثال كليّاً أو جزئيّاً تعديل المادة ١٢ بحيث تشمل الشركات المشار إليها أعلاه
١٣	متعلّق بتعديل القرار رقم ٥	إلزام الشركات التي ترغب بالتفرّغ عن موجودات عائدة لها في نطاق عمليّات تسنيد تأخذ فيها صفة المُنشئ للقرار رقم ٥ بغض النظر عن عدد مساهميها أو رأسمالها. تعديل المادة ٥ بحيث يسمح للشركات المشار إليها أعلاه أن تكلّف مؤسّسات متخصّصة خارجيّة للقيام بأعمال التدقيق الداخلي كليّاً أو جزئيّاً تعديل المادة ١٢ بحيث تشمل الشركات المشار إليها أعلاه
١٤	متعلّق بتعديل القرار رقم ١٢	تعديل عنوان القرار ١٢ تعديل التعريفات الواردة في المادة ١ تعديل المادة ٢ لجعلها متوافقة مع التعريفات الجديدة ومع عنوان القرار الجديد تعديلات عديدة جذريّة على المادة ٣ منها لجعلها متوافقة مع التعريفات الجديدة ومع عنوان القرار الجديد وأخرى لها علاقة بالهامش المطلوب لاسيّما بالنسبة للعمليّات التي تتم بواسطة ركيزة إلكترونيّة.
١٦	متعلّق بتعديل القرار رقم ١٢	تعديل الفقرة ٢ من المادة ٢ المتعلّقة بتصنيف المراسلين تعديل المادة ٣ بحيث تمّ تحديد كافّة الهامش الأوّلي المتعلّق بالعمليّات على العملات، حتى لو تمّت بواسطة ركيزة إلكترونيّة، بـ ٢٠٪ من القيمة التعاقديّة والهامش الثانوي بـ ٧٥٪ من الهامش الأوّلي. ألغيت الفقرة ٨ (السابقة) المتعلّقة بالركيزة الإلكترونيّة.
١٧	متعلّق بتعديل القرار رقم ١٢	تعديل الفقرة ٦–أ من المادة ٣ بحيث تشمل الهوامش المحدّدة فيها العمليات على المواد الأوليّة والمعادن أيضا (بعد أن كانت تقتصر على العملات)

أمّا نوعية الطلبات التي نظر بها مجلس الهيئة في العام ٢٠١٥، فأتت على الشكل الآتي، حيث شكّلت طلبات تكوين وزيادة رأس مال مؤسّسات الوساطة الماليّة المرخّصة وتمديد مهل الترخيص حوالي ٢١٪ من مجمل الطلبات المقدّمة إلى مجلس الهيئة (مختلف)، كما شكّلت عمليّة الترخيص لتسويق أدوات ماليّة واردة في عقود ضمان وتسويق أدوات ماليّة وهيئات إستثمار جماعي حوالي ٤٣٪ من مجمل الطلبات المقدّمة إلى مجلس الهيئة.

نوعيّة الطلبات التي نظر بها مجلس الهيئة في العام ٢٠١٥

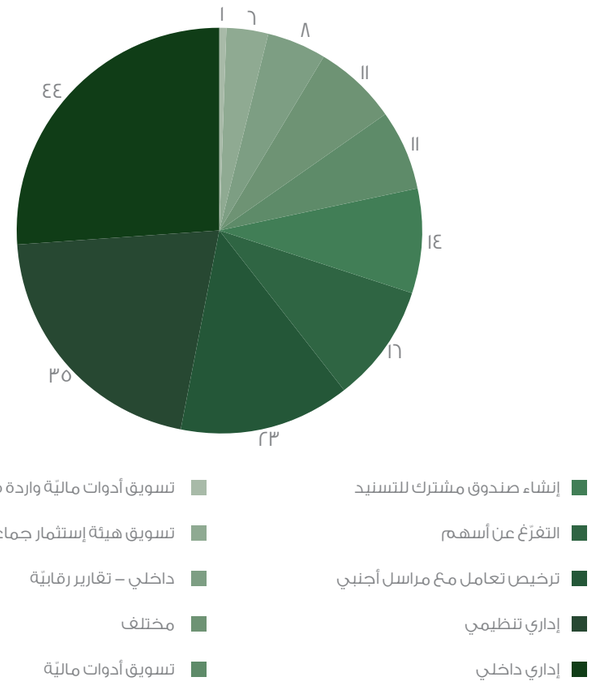

فعالج المجلس ما يقارب الـ ١٦٩ طلباً منها ٤٣ طلباً إداريّاً مرتبطاً بعمل هيئة الأسواق الماليّة، ٥١ طلباً من مصارف لبنانيّة، ٤٦ طلباً من مؤسّسات ماليّة، ٢٢ طلباً من مؤسّسات وساطة ماليّة و ٥ طلبات من مؤسّسات رقابيّة رديفة، وطلباً واحداً (١) قدّمته هيئة إستثمار جماعي، بالإضافة إلى طلب وحيد تمّ تقديمه من مواطن بصفته الشخصية.

الجهة المسؤولة عن تقديم الطلبات إلى مجلس الهيئة:

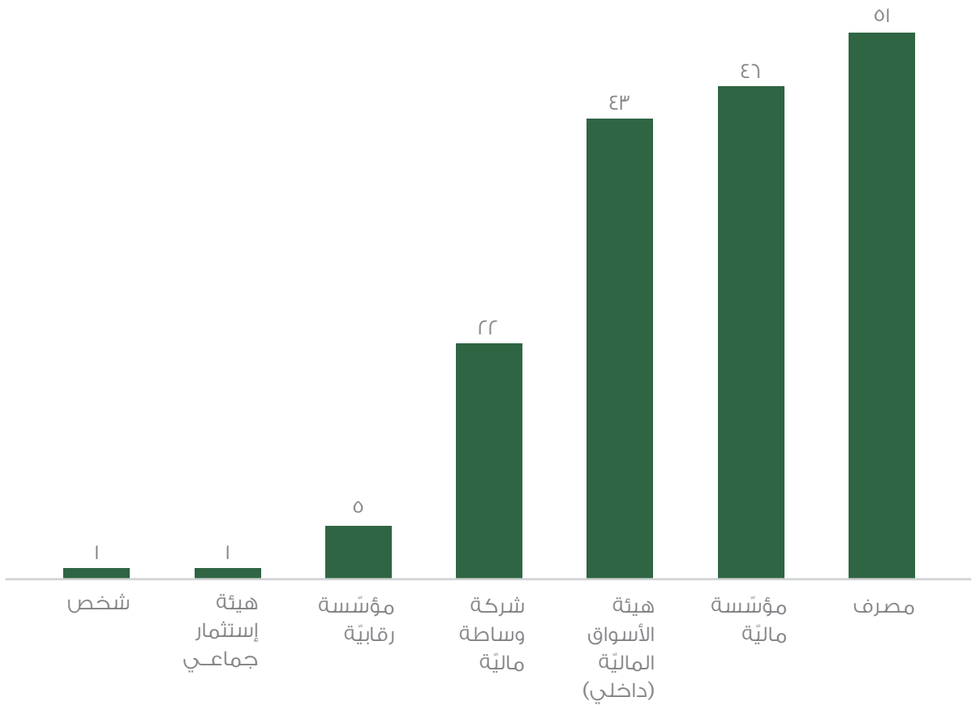

١,٢ على المستوى الإداري

على المستوى الإداري، نشطت هيئة الأسواق الماليّة بشكل فاعل على تطبيق وتطوير الأنظمة المعمول بها لديها، كما عملت على زيادة عديدها من أصحاب الاختصاص ضمن الآليات والمعايير المتّبعة في أفضل الشركات. بناء على توجيهات مجلس إدارة الهيئة، قامت «مصلحة الموارد البشريّة» باستكمال الجهاز البشري «للهيئة» من خلال مجموعة من أصحاب الاختصاص في مجال الرقابة والتدقيق. وقد خضع المتقدّمون الذين استوفوا الشروط المحدّدة في الوصف الوظيفي للإمتحانات المطلوبة وذلك بالتعاون مع مؤسّسة «تقييم» و«المعهد العالي للأعمال» ESA للعام الثالث على التوالي.

١,٣ على مستوى شؤون الموظّفين والتنظيم الداخلي للهيئة

عملت الهيئة خلال العام ٢٠١٥ على استكمال وضع أسس تنظيمية فعّالة من خلال تحديد الإلتزامات والحقوق الوظيفيّة للموظّفين بما يساعد على تحقيق مهامهم ووظائفهم بفاعليّة وبأعلى مستويات الكفاءة، وبما يحقق القدر الكافي من الشفافيّة والوضوح في بيئة العمل، وممّا يسهّل عليهم الإطّلاع على الإجراءات الإداريّة المتّبعة في «هيئة الأسواق». وقامت الهيئة في هذا الإطار بدراسة شاملة للوصف الوظيفي ونظام تقييم الأداء السنوي للموظّفين بالتعاون مع شركة Purple Martin .

وفي سبيل تعزيز روحية التعاون بين الموظّفين، واهتماماً منها بالشأن الإجتماعي، شاركت الهيئة في «بيروت ماراتون» الذي نظّمه مصرف لبنان وجمعيّة بيروت ماراتون عبر مجموعة من الموظّفين، كما قامت بتنظيم حلقات توعية صحيّة كاستضافة الهيئة لجمعيّة Breast Cancer Awareness، إضافةً إلى تنظيم حفل غداء بمناسبة انتهاء السنة تخلّله دورة تدريبية.

١,٤ على مستوى تطوير قدرات الموظّفين

أمّا من ناحية تطوير القدرات الوظيفيّة، فعملت مصلحة الموارد البشريّة بالتنسيق مع رؤساء الوحدات الإداريّة على تدريب وتطوير الموظّفين لتعزيز كفاءاتهم وذلك من خلال المشاركة في دورات تدريبيّة إقليميّة ودوليّة؛ على سبيل المثال، المشاركة في الدورة التدريبيّة السنويّة التي تنظمها هيئة الأسواق الماليّة في باريس، وفي القمة الحكوميّة الثالثة للموارد البشريّة في أبو ظبي، إضافة إلى دورات تدريبيّة محليّة بالتعاون مع أبرز المؤسّسات التدريبيّة في لبنان.

أمّا من ناحية تطوير القدرات الرقابيّة، فقد حضر رئيس وحدة الرقابة على الأسواق الماليّة السيد خليل غلاييني المؤتمر السنوي الواحد والعشرين لمؤسّسة التطبيق لدى هيئة الأوراق الماليّة والبورصات الأمريكية Securities and Exchange Commission - SEC الذي يعتبر مناسبةً جامعةً لعدد من الهيئات الرقابيّة الدوليّة وذلك للعمل والتعلّم من بعضها البعض، ممّا يساعد بالتواصل وتطوير آليات التطبيق والتقنيّات التي تساعد في حماية المستثمر وإرساء الشفافيّة والمصداقيّة في الأسواق الماليّة. هذا المؤتمر الذي انعقد على مدى أسبوع تخلّله عدد من المحاضرات، ورش عمل تفاعليّة وعرض لحالات تعالج مواضيع متفرّقة وذلك بإشراف رسميين كبار من هيئة الأوراق الماليّة والبورصات الأمريكيّة SEC ومسؤولون في عدد من المؤسسات القضائيّة ومؤسسات الرقابة الذاتيّة في الولايات المتّحدة.

أما المحاضرات فتركّزت بمجملها على السبل الفضلى لمكافحة الإحتيال وحماية المستثمر عبر تقديم شرح مفصّل لخصوصيّة الأدوات الماليّة كافّة، والإفادة من تجارب الهيئات الرقابيّة المنظّمة للمؤتمر. فأتت المحاضرات لتعالج المواضيع الآتية:

- التحقّق ومحاكمة عمليّات التداول المبنيّة على معلومات سريّة داخليّة وتقديم مرافعات مقنعة أمام المحاكم حول الإنتهاكات في تداول الأوراق الماليّة.
- المحاسبة، الإحتيال، إفصاح الشركات المصدّرة، قضايا محاسبة عبر الحدود والتحقيق في الغش.
- مراقبة التداول المبني على معلومات داخليّة، التلاعب في الأسواق والتلاعب في محفظة الأصول غير السائلة.
- إرساء برنامج فعّال للتطبيق والنظر في كيفية الاستفادة من تحليلات البيانات والمعلومات عند التطبيق وآليات التعاون الدولي في مجال التطبيق.
- الأدوات الماليّة المعقدة
- الردع عن ارتكاب انتهاكات للقوانين المتعلّقة بالأوراق الماليّة.
- التحقيق في مخطّطات «بونزي» Ponzi
- بعض المسائل المتعلّقة بالتداول ذات التردّد العالي.

كما شاركت السيّدة مي يمّوت عن وحدة الرقابة على الأسواق الماليّة في برنامج التدريب الذي نظّم في إتحاد هيئة الأوراق الماليّة العربية في عمان – الأردن. تركّز البرنامج على منح المشاركين المعرفة المطلوبة والمهارة العمليّة التي يحتاجون إليها خلال عمليّات الرقابة والتحقيق في المؤسّسات المرخّص لها وقد شمل البرنامج أيضاً تغطية معمّقة للعناوين التالية:

- البرامج الإلكترونية للرّقابة على التداول
- الإفصاح والإفصاح الإلكتروني والأنظمة المطبّقة بهذا الخصوص
- الآليات المطبّقة لرقابة البورصة على التداول وآلية التنسيق مع رقابة هيئة الأسواق الماليّة
- التسوية في الأنظمة الإلكترونية وخاصّة تلك المتعلّقة بقاعدة المطلعين insiders والأساليب المطبّقة للإفصاح عنها
- الإطلاع على التطوّرات الحديثة لهيئة الأوراق الماليّة وخاصّة فيما يتعلّق بـ:
  - أدوات التمويل الاسلامية
  - التعامل النقدي وفصل الحسابات لدى شركات الوساطة
  - نظام مركزيّة المخاطر المتعلّقة بالعملاء
  - التمويل على الهامش

وعلى صعيد تطوير العمل لدى وحدة الشؤون القانونيّة، شاركت رئيسة وحدة الشؤون القانونيّة لدى الهيئة السيدة كالين عون بورشة عمل تحت عنوان «أسبوع من العمل مع وحدات الهيئة الرقابيّة الفرنسيّة» وذلك من تنظيم الهيئة الرقابيّة الفرنسيّة AMF التي سبق لهيئة الأسواق الماليّة اللبنانيّة أن عقدت معها إتفاقيّة تفاهم وتعاون من ضمن مفاهيمها الأساسية تبادل الخبرات. ناقشت الندوات وورشات العمل التي انعقدت في العاصمة الفرنسيّة باريس من ٢١ أيلول لغاية ٢٦ أيلول ٢٠١٥، مواضيع مختلفة مع

عـدد مـن الهيئات الرقابيّـة الدوليّـة وذلـك لتبـادل الخبـرات واسـتخلاص الـدروس والعبـر بهـدف تطويـر العمـل التشـريعي والتنظيمـي فـي الأسـواق الماليّـة.

إرتكـزت النـدوة علـى مبـدأ ورش العمـل التفاعليّـة، حيـث سـعت خلالهـا الـ AMF إلـى عـرض طريقـة العمـل والأصـول المتّبعـة لـدى مختلـف الوحـدات لديهـا خاصـةً فيمـا يتعلّـق بمعالجـة المواضيـع اليوميّـة والاسـتراتيجيّة. فـي هـذا الإطـار، انخـرط المشـاركون فـي النـدوة مـع وحـدات الـ AMF ممّـا سـاهم فـي تعزيـز مفهـوم العمـل اليومـي علـى كافّـة مسـتويات الهيئـات الرقابيـة حيـث شـارك الحضـور فـي بحـث الأعمـال والمشـاكل الفعليّـة وكيفيّـة معالجتهـا مـن الناحيـة الواقعيّـة وليـس بشـكل مبدئـي فحسـب.

ومـن جملـة الوحـدات الإداريـة التـي تـم الإنخـراط بهـا مـن قبـل المشـاركين: المـوارد البشـريّة، الأبحـاث والمعلومـات، الشـؤون القانونيّـة، وحـدة المباحـث، لجنـة العقوبـات، وحـدة مكافحـة تبييـض الأمـوال، وحـدة الرقابـة علـى الأسـواق الماليّـة وغيرهـا.

١,٥ على صعيد تكنولوجيا المعلومات

قامـت مصلحـة المعلوماتيّـة خـلال العـام المنصـرم بمتابعـة وضـع المبـادئ والمعاييـر الدّنيـا للعمـل توافقـاً مـع آخـر المتغيّـرات فـي قطـاع تكنولوجيـا المعلومـات والإتصـالات. كمـا دأبـت علـى اختيـار جيّـد للبرمجيّـة بهـدف تأميـن بيئـة تشـغيليّة سـليمة وآمنـة مـع مراعـاة الأثـر البيئـي والكلفـة الإجماليّـة وذلـك مـن خـلال الخطـوات التاليـة:

١. رصد آخر التطورات والميول في تكنولوجيا المعلومات
٢. تطويـر الخطـط والسياسـات لبنـاء وتطويـر وتشـغيل ومتابعـة وصيانـة قواعـد المعلومـات والبيانـات والأجهـزة والبرامـج والشـبكات والأرشـفة وأسـاليب الحمايـة المتعلّقـة بهـا
٣. إدارة العلاقات التقنيّة مع الأطراف الخارجيّة من موزّدين ومؤسّسات وهيئات ذات صلة
٤. تقديم المشورة الفنيّة والدعم التقني لكافّة المصالح والوحدات في الهيئة
٥. تعديـل الأنمـاط وإدارة صلاحيّـات الدخـول كافّـة ووضـع الدفاعـات الحمائيّـة اللازمـة لضمـان حسـن سـير العمـل وفقـاً لقواعـد الإمتثـال والتنظيـم المعتمـد دوليـاً والإجـراءات المثلـى
٦. تطوير الخدمات الإلكترونيّة وموقع الهيئة على شبكة الإنترنت

إنطلاقـاً مـن خطّـة عمـل متكاملـة بيـن مصلحـة المعلوماتيّـة ومصلحـة الأبحـاث والإعـلام وبهـدف تحسـين مسـتوى التواصـل مـع الجمهـور، باشـرت الهيئـة فـي أواخـر عـام ٢٠١٥ بمشـروع تطويـري لموقعهـا علـى شـبكة الإنترنـت، ممّـا يسـاهم فـي توفيـر المعلومـات للعامليـن أو الناشـطين فـي الأسـواق بطريقـة منظّمـة ومتطـوّرة. مـن خصائـص الموقـع الجديـد والـذي يحمـل العنـوان ذاتـه (www.cma.gov.lb) القـدرة علـى:

- عرض منتظم لنشاطات الهيئة ورئيسها وأعضاء مجلسها
- عرض منتظم للمؤسّسات والمنتجات المرخّصة من مجلس الهيئة وذلك حمايةً للمستثمر
- نشر القرارات التنظيميّة والصادرة عن مجلس الهيئة
- تزويد الجمهور بأحدث المعلومات المتعلّقة بأنشطة السوق – Market Updates
- إبلاغ الجمهور وخاصّة المستثمرين منهم عن أي قرار تنبيهي متعلق بمؤسّسات مالية أو أفراد عاملين في القطاع – Investor Alerts
- مشاركة الجمهور لدراسات وإحصاءات صادرة عن مصلحة الأبحاث والإعلام لدى الهيئة
- القدرة على تقديم الشكاوى للهيئة
- القدرة على تنزيل كافّة المستندات المتعلّقة بعمل الهيئة الرقابي والتنظيمي

ولربما مـن أهـم خصائـص الموقـع الجديـد هـو برنامـج PIE أو Program for Investor Education والـذي تشـرف علـى تطويـره مصلحـة الأبحـاث والإعـلام. يتخصّـص البرنامـج بتثقيـف المسـتثمر علـى المبـادئ الأساسـيّة للإسـتثمار ممّـا يسـاهم فـي فهـم المخاطـر المتعلّقـة بمختلـف الأوراق والأدوات الماليّـة المرخّصـة فـي الأسـواق الماليّـة المحليّـة والعالميّـة. يتضمّـن البرنامـج كتيّبـات ومراجـع وفيديوهـات مختصّـة بالمواضيـع المطروحـة، منهـا علـى سـبيل المثـال نصائـح حـول كيفيـة تجنّـب الوقـوع ضحيّـة احتيـال مالـي، بالإضافـة إلـى توجيهـات حـول التأكّـد مـن أن كافّـة المؤسّسـات والأفـراد أو السـاعين إلـى تسـويق إسـتثمارات للزّبائـن، حاصليـن علـى ترخيـص وموافقـه الهيئـة، كمـا بعـض النصـح حـول أفضـل الطـرق لتعييـن مستشـار مالـي مـن أصحـاب الاختصـاص.

ومن جملة المشاريع التي اضطلعت بها مصالح الهيئة:

كان لمصلحـة الأبحـاث والإعـلام دور فاعـل فـي التحضيـر لعـدد مـن المؤتمـرات التـي عقدتهـا الهيئـة برعايـة رئيسـها الأسـتاذ ريـاض سـلامه وذلـك إطلاقـاً للأنظمـة التطبيقيّـة بالتشـاور مـع كافّـة الفرقـاء فـي الأسـواق الماليّـة اللبنانيّـة. وتميّـزت المؤتمـرات بمشـاركة واسـعة مـن قبـل الناشـطين فـي الأسـواق الماليّـة كمـا وحضـور اختصاصيـين دولييـن مـن البنـك الدولـي. بدورهـا، أرسـت المصلحـة تعميـم نشـرة إخباريـة إلكترونيّـة مفصّلـة عـن المؤتمـر وتوصياتـه، متضمّنـةً كلمـات وعـروض المحاضريـن والمشـاركين، نسـخة عـن الأنظمـة التطبيقيّـة الجديـدة التـي غالبـاً مـا تضمّنـت التعديـلات التـي وافقـت عليهـا الهيئـة بعـد التشـاور مـع السـوق، كمـا فيديـو مصـوّر عـن النقاشـات التـي دارت فـي المؤتمـرات.

بالإضافـة إلـى نشـر ومواكبـة جميـع نشـاطات الهيئـة فـي الإعـلام، تابعـت المصلحـة علـى الصعيـد الداخلـي تحضيـر التقاريـر الإعلاميّـة اليوميّـة التـي تلخّـص أهـم مـا أتـى فـي الصحـف الاقتصاديّـة المحليّـة والعالميّـة لمشـاركتها مـع مجلـس الإدارة وكافّـة العامليـن لـدى الهيئـة. كمـا اسـتمرت بتحضيـر البيانـات الماليّـة اليوميّـة والدوريّـة والمتعلّقـة بالحركـة فـي بورصـة بيـروت كمـا البيانـات الإحصائيّـة المتعلّقـة بصناديـق الإسـتثمار الجماعـي والأدوات المركّبـة لـدى كافّـة المؤسّسـات الماليّـة وشـركات الوسـاطة الماليّـة والمصـارف لنشـرها علـى الموقـع الإلكترونـي للهيئـة.

١,٦ حركة الأسواق الماليّة في لبنان

على صعيد حركة الأسواق الماليّة في لبنان، فسوف نستعرض بعض الإحصاءات التي نلخّص من خلالها الوضع الحالي للأسواق الماليّة اللبنانيّة.

أولاً الحركة على بورصة بيروت

يبلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة بيروت عشرة (١٠)، موجودة في الجدول رقم (١) أدناه، إلى جانب عدة أدوات مركّبة وصناديق استثماريّة. وقد بلغت القيمة السوقية لبورصة بيروت في أخر سنة ٢٠١٥، ١١,٢٢٠ مليار دولار.

جدول رقم (١)

	مالي	غير مالي
اسم الشركات المدرجة	البنك اللبناني للتجارة	سوليدير
	بنك عوده	شركة ريمكو
	بنك بيروت	شركة الترابة اللبنانية هولسيم
	بنك بيبلوس	شركة الإسمنت الأبيض
	بنك بيمو	
	بنك لبنان والمهجر	
الإجمالي	٦	٤

جدول رقم (٢)

مؤشّر القيمة السوقيّة للأسهم المدرجة في بورصة بيروت ٢٠١٤-٢٠١٥

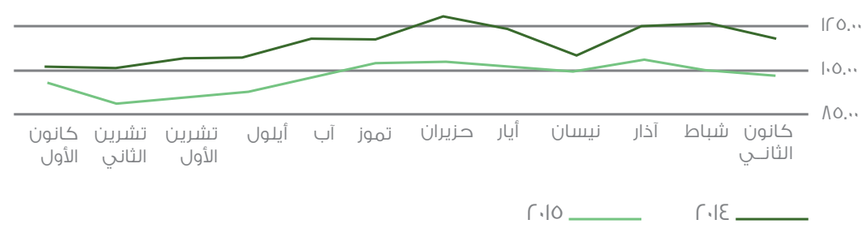

مؤشّر القيمة السوقيّة للمصارف المدرجة في بورصة بيروت ٢٠١٤-٢٠١٥

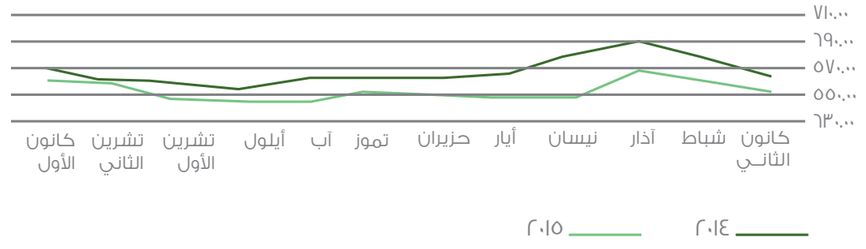

وعلى صعيد آخر، أظهر معدّل حركة مؤشّر القيمة السوقيّة للأسهم المدرجة في بورصة بيروت خلال الفترة الزمنيّة الممتدّة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٥ تراجعاً بنسبة ١٢,٩٦٪، إذ كان معدّل مؤشر القيمة السوقيّة في العام ٢٠١٥ كما يبين الجدول رقم (٢) ١٠٢,٢٤ نقطة، مقابل ١١٧,٤٦ نقطة في العام ٢٠١٤.

أمّا معدّل مؤشر القيمة السوقيّة للمصارف المدرجة في بورصة بيروت، فقد أظهر تقدّماً خلال سنة ٢٠١٥ بنسبة ٢,١٤٪ إذ لم يتعدّ الفارق في المعدل بين ٢٠١٥ و ٢٠١٤ أكثر من ١٤ نقطة صعوداً، حيث أقفل المعدل في العام ٢٠١٥ على ٦٦٧,٤٦ نقطة مقابل ٦٥٣,٤٧ نقطة في العام ٢٠١٤.

جدول رقم (٣)

ملخّص تقرير سوق ▼	٢٠١٤	٢٠١٥
عدد العمليّات على السوق	١٠,٨٠٥	٩,٧٤٥
كميّة الأسهم المتداولة	٩٦,٧٩٠,٣٠٣	٧٤,٧٧٤,١٢٩
قيمة الأسهم المتداولة ($)	٦٦١,٤١٢,٩٢٥	٦٢٩,٩٧٣,١٠٤
متوسّط القيمة لكل يوم عمل ($)	٢,٦٩٩,٦٤٥	٢,٥٩٢,٤٨٢
حجم متوسّط لكل يوم عمل	٣٩٥,٠٦٢	٣٠٧,٧١٢
القيمة/الكميّة	٦,٨٣	٨,٤٣
عدد أيام التداول	٢٤٥	٢٤٣
سيولة السوق ▼	**٢٠١٤**	**٢٠١٥**
نسبة الدوران في التداول (Turnover Ratio) = قيمة التداول السنويّة / معدّل القيمة السوقيّة السنويّة	٥,٩٧٪	٥,٥٤٪
نسبة الأسهم الحرّة	٩٢,٨٦٪	٩٢,٧٤٪
حجم السوق ▼	**٢٠١٤**	**٢٠١٥**
إجمالي عدد الأوراق الماليّة المدرجة	٣٠	٣٠
إجمالي عدد الشركات المدرجة	١٠	١٠
متوسّط القيمة السوقيّة في السنة الحاليّة (مليون دولار أميركي)	١١,٠٧٦	١١,٣٦٥

أمّا في ما يخصّ بعض تفاصيل الحركة على أسهم بورصة بيروت، فيقدّم الجدول رقم (٣) ملخّصاً يشير إلى انخفاض كميّة الأسهم المتداولة في العام ٢٠١٥ بنسبة ٢٢,٧٥٪ لتصبح ٧٤,٧٧٤,١٢٩ سهماً مقابل ٩٦,٧٩٠,٣٠٣ سهماً في أخر سنة ٢٠١٤؛ فيما إنخفضت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة ٤,٧٥٪ في أخر كانون الأول ٢٠١٥ لتصبح ٦٣٠ مليون د.أ. مقابل ٦٦١ مليون د.أ. تاريخ إقفال التداول عام ٢٠١٤. وهنا تجدر الإشارة إلى إنّ إحدى أبرز الأسباب لهذا الإنخفاض هو هبوط عدد العمليّات على السوق في سنة ٢٠١٥ إلى ٩,٧٤٥ عمليّة مقابل ١٠,٨٠٥ عمليّة في نهاية ٢٠١٤، أي بانخفاض يقارب الـ ١١٪.

صناديق الإستثمار الجماعيّة الأجنبيّة

يبيّن الجدول رقم (٤) أدناه عدد صناديق الإستثمار الجماعيّة الأجنبيّة البالغ ٥١٦، حيث وصل إجمالي عدد المكتتبين في الصناديق الأجنبيّة إلى ٩,١٤٩ مكتتب. يبيّن الجدول أيضاً أنّ مجموع قيمة الإشتراكات في الصناديق الأجنبيّة قد بلغ حوالي ١,٧ مليار دولار أميركي تركّزت حوالي ٦٠٪ منها في صناديق متخصّصة بالأسهم الماليّة وحوالي الـ ١٥,٣٪ في صناديق مبنيّة على السندات ذات الدخل الثابت Fixed Income Securities. كما يبيّن الجدول أنّ المكتتبين في الصناديق الجماعيّة الأجنبيّة قد فضّلوا صناديق الإستثمار المبنية على الأسهم ضمن النطاق الجغرافي الدولي.

جدول رقم (٤)

موجز عن هيئات الإستثمار الجماعيّة الأجنبيّة	
إجمالي عدد صناديق الإستثمار	٥١٦
إجمالي عدد المكتتبين	٩,١٤٩
مجموع الإشتراكات ($)	$ ١,٦٦٨,٨٠٠,٧٩٨,٢٧
رأسمال متحرّك	٥١١
رأسمال محدّد	٥

النطاق الجغرافي للإستثمار

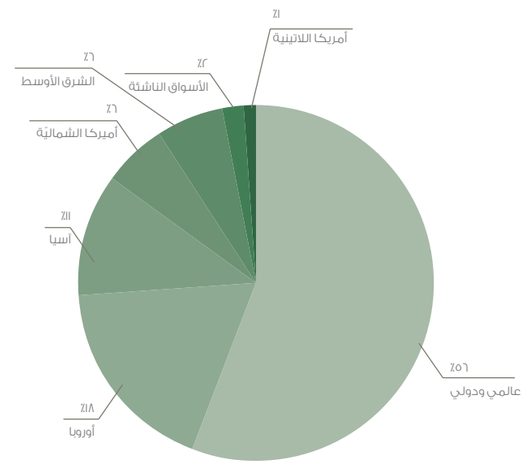

نوع الإستثمار

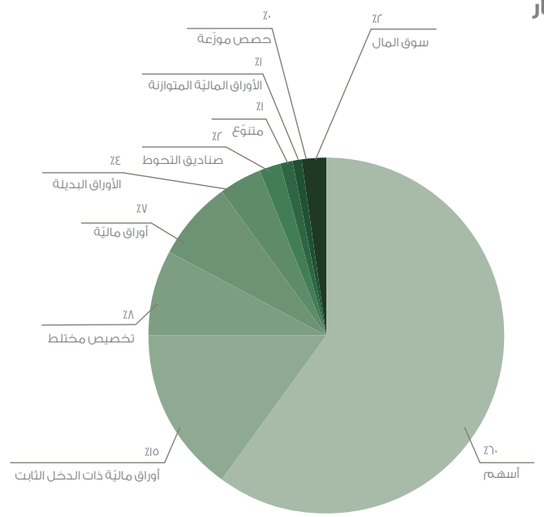

جدول رقم (٤)

ملخّص عن هيئات الإستثمار الجماعيّة المحليّة	
العملة	
USD	٣٢٣
EUR	١٤٨
CHF	٢١
GBP	٧
JPY	٦
LBP	٨
JOD	١
CAD	١
SAR	١
نوع الاستثمار	
أسهم	٣١١
أوراق ماليّة ذات الدخل الثابت	٧٩
تخصيص مختلط (Mixed Allocation)	٣٩
أوراق مالية	٣٧
الأوراق البديلة (Alternative Investments)	١٩
صناديق التحوّط (Hedge Funds)	١٢
متنوّع (Diversified)	٥
الأوراق الماليّة المتوازنة	٤
حصص موزّعة	١
سوق المال	٧
العقارات	١
الأوراق الماليّة المتخصّصة	١
النطاق الجغرافي للإستثمار	
عالمي ودولي	٢٨٧
أوروبا	٩٢
آسيا	٥٩
أمريكا الشمالية	٣٣
الشرق الأوسط	٢٩
الأسواق الناشئة	٨
أمريكا اللاتينيّة	٦
دول منظّمة التعاون الاقتصادي OECD	١
روسيا	١
نوع المؤسّسة	
مصرف	٤٢٠
مؤسّسة مالية	٩٦

صناديق الإستثمار الجماعيّة المحليّة

يشير الجدول رقم (٥) إلى عدد صناديق الإستثمار الجماعيّة المحليّة، أي ٢٨ صندوق، والتي يبلغ مجموع اكتتابات المشتركين بها حوالي ٧٨٩$ مليون دولار أمريكي، حيث تتركّز توظيفات ٧١٪ من الصناديق في منطقة الشرق الأوسط بحيث تتمحور معظم استثماراتها في الأوراق الماليّة (٤٣٪) وسوق المال (٢٢٪).

جدول رقم (٥)

ملخّص عن هيئات الإستثمار الجماعيّة المحليّة	
إجمالي عدد صناديق الإستثمار	٢٨
إجمالي عدد المكتتبين	٥,٠٩٨
مجموع الإشتراكات ($)	٧٨٩,٠٠٦,٨٤١,٥٥
رأسمال متحرك	٢٨
رأسمال محدد	–
العملة	
USD	٢٠
LBP	٦
JOD	١
EUR	١
نوع الإستثمار	
أوراق ماليّة	١٢
سوق المال	٦
أوراق ماليّة ذات الدخل الثابت	٤
متنوّع	٤
أسهم	٢
النطاق الجغرافي للإستثمار	
الشرق الأوسط	٢٠
عالمي ودولي	٧
الولايات المتحدة الأمريكية	١
نوع المؤسّسة	
مصرف	٢٦
مؤسّسة ماليّة	٢

النطاق الجغرافي للإستثمار

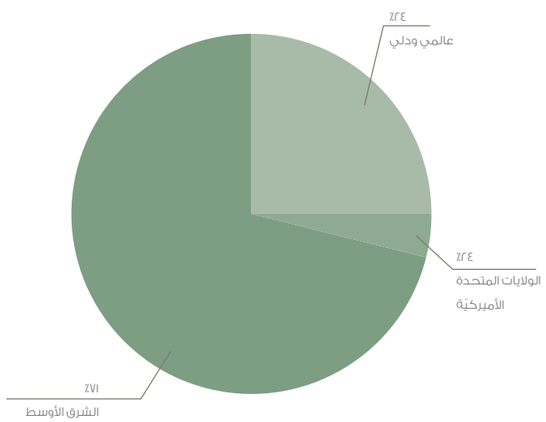

نوع الإستثمار

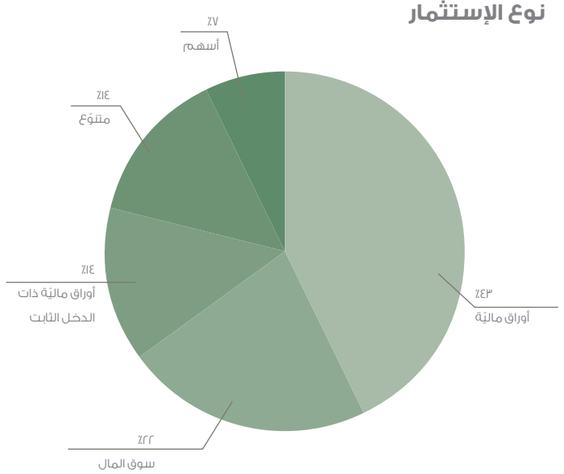

١.٧ التنسيق مع الهيئات التنظيميّة المحليّة والدوليّة

برنامج تقييم القطاع المالي FSAP

بدأت الهيئة بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مجال برنامج تقييم القطاع المالي FSAP الذي يوفّر تقييماً مفصّلاً لإدارة القطاع المالي في لبنان. ومن ضمن هذا التقييم ستحدّد الفجوات التي قد تعيق انضمام الهيئة إلى المنظّمة الدوليّة لهيئات سوق المال IOSCO والعمل على معالجتها، علماً أنّ الجزء الأكبر من متطلبات الإنضمام إلى منظّمة IOSCO قد استكمل من قبل الهيئة.

الإجتماع السنوي للجنة الأسواق الناشئة لدى المنظمة الدوليّة لهيئات أسواق المال IOSCO

بناءً على تعليمات رئيس هيئة الأسواق، تعمل الهيئة منذ أواخر العام ٢٠١٤ على الإنضمام إلى المؤسّسة الدولية لهيئات الأسواق الماليّة IOSCO، والتي تعتبر الهيئة المشرفة على أسواق رأس المال العالميّة، وتصدر توصيات تتعلق بعمل هذه الأسواق. وكان قد قام فريق متمثّل بأعضاء مجلس إدارة هيئة الأسواق الماليّة بزيارة إلى مؤسّسة IOSCO في مدريد وإجراء الإتصالات اللازمة، مع إبداء رغبة لبنان بالسعي إلى دخول المؤسّسة الدولية لهيئات الأسواق الماليّة كعضو مشارك أولاً ثم تطبيق النظم التي تخوّله كسب مقعد عضو كامل الصلاحيّة (Ordinary Member) في مرحلة لاحقة. وفي هذا الإطار تابعت الهيئة نشاطها المتعلّق بعضويّة لبنان في الـ IOSCO عبر متابعة حيثيّات الإجتماع السنوي للجنة الأسواق الناشئة بصفة مراقب، هذه اللجنة تعتبر من أكبر اللجان في IOSCO وتعرف بديناميكيّتها، خاصّةً أنّ الأسواق الماليّة في الدول المنضوية تحتها مشرفة على تغييرات كبيرة في أنظمتها وطبيعة عمل أسواقها الماليّة، مما يساهم في تسليط الضوء على عدّة مواضيع ذوي أهميّة للهيئة. ومن تداولات اللقاء المنعقد في مدينة القاهرة في مصر تحديد آليات العمل لتطوير القدرات لدى هيئات الرقابة خاصّة في مجال تحديد المخاطر التي قد تتعرّض لها الأسواق الماليّة، على سبيل المثال لا الحصر مخاطر نظام Systemic Risks، وغيرها في هذا القطاع الحيوي.

إنّ السعي لانضمام لبنان عبر هيئة الأسواق إلى IOSCO كعضو مشارك في المرحلة الأولى، يعكس جديّة في مسعى الهيئة لتثبيت عملها دولياً ممّا يعزّز الشفافيّة ويجتذب المستثمرين خاصّةً بعد أن تكون الهيئة قد طبّقت المعايير المتينة التي تأخذ في الإعتبار المصلحة اللبنانية من ضمن القوانين المرعية الإجراء والتي تتماشى مع معايير المؤسسة الدولية لهيئات الأسواق الماليّة.

المؤتمر الخامس والعشرون لهيئة الأوراق الماليّة والبورصات الأمريكيّة حول نمو أسواق الأدوات الماليّة وتطوّرها

شارك أمين عام هيئة الأسواق الماليّة في المؤتمر الذي نظّمته هيئة الأوراق الماليّة والبورصات الأمريكيّة من ١٦ إلى ٢٦ آذار ٢٠١٥ مارس في واشنطن، الولايات المتحدة، وذلك بحضور عدد كبير من ممثّلي الدول النامية. تميّز المؤتمر هذه السنة بحسن اختيار المتحدّثين

شهادات في الدورات والمؤتمرات

كان لدى الحضور إجماع على أهمية المحاضرات والنقاشات في المؤتمر الخامس والعشرون لهيئة الأوراق الماليّة والبورصات الأمريكية حول نمو أسواق الأدوات الماليّة وتطوّرها، سيّما وأنّ المؤتمر عرض وبشكل موسع الطرق التي تعتمدها هيئة الأوراق الماليّة والبورصات الأمريكية في إدارة أعمالها. مع أن التركيّز كان على تجربة هيئة الأوراق الماليّة والبورصات الأمريكية، وبرغم اختلاف قواعد العمل في هذه الأسواق عن أسواق الدول النامية، فمن الممكن للأخيرة أن تستفيد وبشكل كبير من التجربة الأميركية.

د. سعادة الشامي،
أمين عام هيئة الأسواق الماليّة

مـن قبـل الجهـة المنظّمـة، حيـث تركّـز النقـاش علـى العديـد مـن المواضيـع التـي تهـمّ الجهـات الرقابيّـة فـي الأسـواق الماليّـة بمـا فـي ذلـك: الإفصـاح والكشـف الفعّـال؛ تمويـل المشـاريع الصغيـرة والمتوسـطة والقطاعـات الاقتصاديـة الإسـتراتيجية؛ تمويـل الشـركات وتكويـن رأس المـال؛ تعليـم المسـتثمر؛ تنظيـم صناديـق الإسـتثمار المشـترك؛ التلاعـب فـي السـوق والاحتيـال؛ حوكمـة الشـركات وغيرهـا. وتضمّـن المؤتمـر أيضـاً بعـض الزيـارات إلـى وكالات أخـرى مثـل هيئـة تنظيـم القطـاع المالـي فـي الولايـات المتحـدة (FINRA)، الكونغـرس وغيرهمـا.

عمومـاً، كان لـدى الحضـور إجماعـاً علـى أهميّـة المحاضـرات والنقاشـات سـيّما وأنّ المؤتمـر عـرض وبشـكل موسّـع الطـرق التـي تعتمدهـا هيئـة الأوراق الماليّـة والبورصـات الأمريكيّـة فـي إدارة أعمالهـا. مثـلاً، أتـت المحاضـرات التـي تمحـورت حـول تعليـم المسـتثمر والتحليـل الإقتصـادي مجديـة مـن حيـث التركيّـز علـى تجربـة هيئـة الأوراق الماليّـة والبورصـات الأمريكيـة، علمـاً وأنّـه حتـى مـع اختـلاف قواعـد العمـل فـي الأسـواق الأميركيـة عـن أسـواق الـدول الناميـة، فمـن الممكـن للأخيـرة أن تسـتفيد وبشـكل كبيـر مـن التجربـة الأميركيّـة.

علـى هامـش المؤتمـر، تواصـل الأميـن العـام لهيئـة الأسـواق الماليّـة مـع عـدد مـن المشـاركين ومـع موظّفـي هيئـة الأوراق الماليّـة والبورصـات الأمريكيّـة، كمـا شـارك فـي غـذاء عمـل خـاص عُقـد مـع عـدد قليـل مـن كبـار المشـاركين ومـع أحـد المفوّضيـن لـدى هيئـة الأوراق الماليّـة والبورصـات الأمريكيّـة: الدكتـور بـول بينـوار، وهـو أحـد المفوّضيـن الخمسـة الـذي يعيّنهـم رئيـس الجمهوريـة الأميركيّـة لـدى هيئـة الأوراق الماليّـة والبورصـات الأمريكيّـة SEC. وقـد تحـدّث الأميـن العـام للهيئـة عـن التحدّيـات التـي يواجهـا لبنـان فـي تطويـر أسـواقه، كمـا تطـرّق فـي النقـاش إلـى الـدور الـذي تلعبـه التحاليـل الإقتصاديـة والمخاطـر فـي عمليّـة صنـع القـرار داخـل هيئـة الأوراق الماليّـة والبورصـات الأمريكيّـة. علـى هـذا الصعيـد، أشـار الدكتـور بينـوار أنّـه بالرغـم مـن أنّ عـدد الخبـراء الاقتصاديـين فـي هيئـة الأوراق الماليّـة والبورصـات الأمريكيّـة قليـل، إلا أنّ للقسـم الإقتصـادي فـي الهيئـة أهميـة كبـرى سـيّما وأنّـه يجـب أن يوافـق علـى أي قـرار متعلّـق بالسـوق كـي يصبـح نافـذاً.

علـى صعيـد آخـر، ناقـش الأميـن العـام إمكانيّـة تقديـم المسـاعدة الفنيّـة لهيئـة الأسـواق الماليّـة اللبنانيّـة، وقـد لاقـت هـذه الفكـرة ترحيبـا مـن المعنييـن الذيـن اقترحـوا أن تشـمل المسـاعدة تقييمـاً لنشـاط الهيئـة وتحديـداً لأوجـه القصـور إن وجـدت أو تقديـم مشـورة بشـأن مشـاريع القوانيـن أو الأنظمـة، ووضـع التوصيـات التـي قـد تنتـج إعـادة تنظيـم لبعـض أعمـال هيئـة الأسـواق الماليّـة.

مسـاهمة لبنـان فـي اعـداد الخطـة الإسـتراتيجيّة ٢٠١٦–٢٠٢٠ لإتحـاد هيئـات الأوراق الماليّـة العربيّـة

شـارك أميـن عـام هيئـة الأسـواق الماليّـة لبنـان فـي إجتمـاع نُظّـم مـن قبـل إتحـاد هيئـات الأوراق الماليّـة العربيّـة وذلـك بهـدف تشـكيل لجنـة مـن أعضـاء الإتحـاد لإعـداد الخطّـة الاسـتراتيجيّة للسـنوات الخمـس المقبلـة ٢٠١٦–٢٠٢٠.

وتـمّ اختيـار أميـن عـام هيئـة الأسـواق الماليّـة اللبنانيّـة بالإجمـاع مـن قبـل ممثّلـي البلـدان الخمسـة ليكـون رئيسـا لهـذه اللجنـة. وقـد أشـرف الأميـن العـام علـى إعـداد صياغـة الخطّـة الإسـتراتيجية بنـاءً علـى مسـاهمة أعضائهـا ومـع أميـن عـام الإتّحـاد وبالتنسـيق والتعـاون الوثيـق معهـم.

أعقـب الإجتمـاع الأوّل إجتماعـاً ثانيـاً علـى مـدى يوميـن فـي دبـي فـي كانـون الأوّل حيـث تمّـت مناقشـة الخطّـة بتفاصيلهـا. نتيجـة للمـداولات والإقتراحـات المقدّمـة مـن أعضـاء اللجنـة، تـمّ وضـع الخطـة بشـكلها النهائـي باللغتيـن العربيّـة والإنكليزيّـة حيـث تـمّ عرضهـا والموافقـة عليهـا مـن قبـل رؤسـاء وممثلـي الهيئـات الرقابيّـة العربيّـة خـلال الإجتمـاع السـنوي لإتحـاد هيئـات الأوراق الماليّـة العربيّـة الـذي عقـد فـي القاهـرة أوائـل العـام ٢٠١٥.

توقيع مذكّرات تفاهم

توقيع مذكّرة تفاهم بين هيئة الأسواق الماليّة اللبنانيّة ونظيرتها التونسيّة

٦ حزيران ٢٠١٦

وقّعـت هيئـة الأسـواق الماليّـة اللبنانيّـة ممثّلـةً برئيسـها الأسـتاذ ريـاض سـلامه وهيئـة السـوق الماليّـة التونسـيّة علـى مذكّـرة تفاهـم فـي الأول مـن حزيـران ٢٠١٥. تهـدف هـذه المذكّـرة إلـى وضـع إطـار للتعـاون يشـمل إنشـاء قنـوات إتصـال وتنسـيق وتبـادل للمعلومـات التنظيميّـة والتقنيّـة بيـن الهيئتيـن ممّـا يسـاهم فـي تعزيـز شـفافيّة أسـواق الأدوات الماليّـة وتطويرهـا وحمايـة المسـتثمر. وجـاءت هـذه المذكّـرة لتلبّـي رغبـة الطرفيـن فـي التعـاون والتنسـيق بيـن البلديـن، وفـي سـياق عقـد الإتفاقيّـات الدوليّـة التـي بدأتهـا هيئـة الأسـواق الماليّـة اللبنانيّـة مـع سـائر نظرائهـا الدولييـن منـذ تأسيسـها وذلـك مـن منطلـق التعـاون والتنسـيق بيـن الهيئـات الرقابيـة فـي الأسـواق الماليّـة مـن أجـل تحصيـن هـذه الأسـواق مـن أي عمليـات تلاعـب أو غـش. وفـي هـذا الإطـار شـملت مذكّـرة التفاهـم هـذه آليّـة لتبـادل الخبـرات والمعلومـات ونصّـت علـى إمكانيّـة تنظيـم برامـج مشـتركة مـن أجـل تدريـب وتنميـة كفـاءة العامليـن لديهمـا.

مذكّـرة تفاهـم بيـن السـلطة التنظيميّـة للخدمـات الماليّـة التابعـة لسـوق أبوظبـي العالمـي (FSRA) وهيئـة الأسـواق الماليّـة فـي لبنـان

١ كانون الأول ٢٠١٥

ردّاً علـى كتـاب كان قـد ورد مـن سـوق أبوظبـي العالمـي، باشـر الأميـن العـام اتصالاتـه مـع مسـؤول العلاقـات الخارجيّـة لـدى السـلطة التنظيميّـة للخدمـات الماليّـة التابعـة لسـوق أبوظبـي العالمـي (FSRA) وتـمّ إعـداد مذكّـرة تفاهـم بيـن هيئـة الأسـواق الماليّـة فـي لبنـان والسـلطة التنظيميّـة للخدمـات الماليّـة التابعـة لسـوق أبوظبـي العالمـي. تهـدف هـذه المذكـرة التـي وقّعـت فـي بيـروت فـي شـهر كانـون الأول ٢٠١٥ إلـى توفيـر أسـاس رسـمي للتعـاون، بمـا فـي ذلـك تبـادل المعلومـات والمسـاعدة فـي مجـال التحقيقـات، مـن أجـل تطويـر الأنظمـة الماليّـة الخاضعـة لسـلطة كل مـن سـوق أبوظبـي العالمـي وهيئـة الأسـواق الماليّـة فـي لبنـان وفقـاً للمعاييـر التـي وضعتهـا المنظّمـة الدوليّـة لهيئـات الأوراق الماليّـة IOSCO.

١.٨ أنشطة وإنجازات مختلفة

تميّز العام ٢٠١٥ بتنظيم ورعاية عدد من المؤتمرات التي انعقدت بالتنسيق مع هيئة الأسواق الماليّة، كما تميّزت بكثافة مشاركة أعضاء من الهيئة في مؤتمرات وندوات محليّة ودوليّة ساهمت في تمتين العلاقة بنظرائها في الدول الأجنبية، وتعزيز قدرات الموظّفين لديها من خلال تبادل الخبرات والتجارب على كافّة الأصعدة مما يسمح لهم بالتعاطي بصورة أفضل مع المواضيع التي يتعاملون معها خلال تأدية عملهم.

***مؤتمر يوروموني ليبانون للمال والتكنولوجيا،** Euromoney Conferences

٩ حزيران ٢٠١٥

برعاية هيئة الأسواق الماليّة ومصرف لبنان، إفتتح رئيس الهيئة الأستاذ رياض سلامه مؤتمر يوروموني ليبانون بعنوان «التكنولوجيا والتمويل شركاء من أجل النمو»، الذي انعقد في فندق Four Seasons Hotel. أتت الكلمة الإفتتاحية لرئيس الهيئة تعبيراً عن عملها في وضع استراتيجيّة لدعم القطاع الخاص، لا سيما الشركات الناشئة، لافتاً إلى مشاركة هيئة الأسواق الماليّة بفعاليّة في تأمين بيئة مؤاتيه تضمن وجود أسواق ماليّة عادلة تتمتع بالإدارة الرشيدة والشفافيّة، تتكامل فيها مع دور مصرف لبنان في تحفيز قطاع المعرفة عبر تعميم رقم ٣٣١ والدعم الذي يقدّمه مصرف لبنان للشركات المسرّعة للأعمال (Accelerators). وركّز رئيس الهيئة في كلمته على قرار إطلاق سوق إلكترونيّة تربط المصارف والمؤسّسات الماليّة والوسطاء في لبنان بهدف خلق سوق سيولة للأسهم والسلع، لا سيّما الذهب والقطع. ومن شأن هذه السوق الإلكترونيّة أن تؤمّن مخرجاً للشركات الناشئة الراغبة في طرح أسهمها على الجمهور.

وشرح رئيس الهيئة إنّ مسؤولية إدارة وتشغيل هذه السوق تقع على القطاع الخاص، على أن تراقب من قبل هيئة الأسواق الماليّة التي تعد المستندات اللازمة لاستدراج العروض. بذلك، تسعى الهيئة إلى ربط هذه السوق عالميّاً، لا سيّما في البلدان التي تتواجد فيها الدياسبورا اللبنانية، فيكون للسوق اللبناني تمثيل في بلدان عديدة ممّا يتيح للراغبين الفرصة بأن يستثمروا في لبنان بطريقة سهلة وموثوقة.

بدوره شارك عضو مجلس الهيئة السيّد فراس صفي الدين في جلسة مناقشة حول دور الأسواق وقدرتها في دعم الشركات الناشئة، بعيداً عن النمط التمويلي السائد في أسواق السندات المحلية والعالمية وكيفيّة تحفيز القطاع الخاص بالإستفادة من أسواق رأس المال بعد إرساء الشفافيّة المطلوبة.

***اللقاء التاسع لإتحاد هيئات الأوراق الماليّة العربيّة UASA، الجزائر،**

١٨ شباط ٢٠١٥

شاركت هيئة الأسواق الماليّة ممثّلةً بعضو مجلس الهيئة السيّد سامي صليبا لأول مرّة في لقاء إتحاد هيئات الأوراق الماليّة المنعقد في دورته التاسعة في الجزائر، حيث تركّز النقاش حول موضوعات تتعلّق بالبنية التحتيّة للأسواق ومتطلّبات الشفافيّة والإفصاح. بدوره إفتتح وزير الماليّة الجزائري السيّد محمد جلاب الإجتماعات مركزاً على إنّ الأسواق الماليّة تلعب دوراً مهماً في تشجيع تمويل المشروعات الكبرى للقطاعين العام والخاص، لافتاً إلى حرص الحكومة الجزائريّة على تطوير بورصتها وتشجيع رؤوس الأموال العربيّة على الإستثمار فيها.

في ختام الإجتماع السنوي التاسع لمجلس إدارة الإتحاد، والذي عقد بالعاصمة الجزائريّة بمشاركة عدد من رؤوساء وممثّلين هيئات الأسواق الماليّة العربيّة إتّفق رؤساء هيئات أسواق المال العربيّة على تولّي مصر رئاسة الإتحاد في دورته المقبلة التي تبدأ العام القادم ٢٠١٦، على أن تستضيف القاهرة الإجتماع السنوي للإتحاد في العام ذاته. كما أقرّ المشاركون القوائم والبيانات الماليّة للإتحاد عن عام ٢٠١٤ وموازنة العام الحالي ووافقوا على إعادة تعيين جليل طريف من الأردن، أميناً عاماً للإتحاد للسنوات الثلاث القادمة.

***قمّة الطرح العام الأوّلي 2015 ARAB IPO SUMMIT،**

دبي، دولة الإمارات المتحدة

١٤–١٧ أيلول ٢٠١٥

شارك السيّد سامي صليبا ممثّلاً هيئة الأسواق الماليّة من ضمن فعاليّات قمّة الطرح العام الأوّلي 2015 Arab IPO Summit التي جمعت الناشطين في أسواق المال والبورصات والبنوك الإستثمارية وأفضل شركات القطاع الخاصّ لمناقشة أحدث الاتّجاهات والممارسات في أسواق رأس المال العربيّة، ومستقبل الأسواق في المنطقة واللوائح بشأن إدراج المُصدّرين.

***مؤتمر المقاصّة والتسوية وحفظ الصكوك في الشرق الأوسط،**

شركة IBC ASIA،

٧ كانون الأول ٢٠١٥

شارك السيّد سامي صليبا عن هيئة الأسواق الماليّة في مؤتمر المقاصّة والتسوية وحفظ الصكوك في الشرق الأوسط الذي انعقد في مدينة دبي في دولة الإمارات العربيّة المتّحدة، والذي عالج مواضيع عدّة متعلّقة بأسواق المال في الشرق الأوسط خاصّةً فيما يتعلق بالنظم والمعايير واتجاهات السوق وتطوّرها في مواضيع إدارة الأصول وحفظ الصكوك وغيرها من إجراءات من ضمن سلسلة حوارات تفاعليّة. وكان للسيّد صليبا مداخلةً حول الدور التي تلعبه الهيئة في رعاية ومواكبة وتنظيم العلاقة بين أصحاب الأعمال والمصارف والمؤسّسات الماليّة بما يتلاءم مع احتياجات السوق لتكون المرتكز الأساسي لحركة اقتصاديّة فاعلة.

***الإجتماع السنوي لاتحاد البورصات العربية،**

بورصة البحرين وشركة تومسون رويترز،

٢٢ نيسان ٢٠١٥

استضافت بورصة البحرين بالتعاون مع تومسون رويترز، المزوّد العالمي للمعلومات الذكيّة للشركات والمحترفين، مؤتمر إتحاد البورصات العربيّة يومي ٢٢ و ٢٣ أبريل ٢٠١٥، حيث يعقد على هامش المؤتمر الإجتماع السنوي لإتحاد البورصات العربيّة بحضور أكثر من ١٨ بورصة وسوق مال عربي.

شارك عن هيئة الأسواق الماليّة نائب الرئيس السيّد فادي فقيه، حيث كان لهيئة الأسواق الماليّة الفرصة لتبادل الخبرات والمعلومات مع كبار المسؤولين في البورصات العربيّة، كما تبادل وجهات النظر حول أفضل الأساليب والمعايير المطبّقة في البورصات وأسواق المال في المنطقة. ويهدف المؤتمر إلى المساهمة في تطوير البورصات العربيّة وتعزيز التكامل فيما بينها والسبل الكفيلة بزيادة السيولة فيها، بالإضافة إلى تطوير سوق الاكتتابات الأوّليّة في أسواق رأس المال العربيّة وكذلك زيادة الوعي بآخر التطورات التقنيّة ذات العلاقة بقطاع رأس المال. يلعب هذا المؤتمر دوراً كبيراً في توفير البنية المناسبة التي يستطيع من خلالها مسؤولي البورصات العربيّة اللقاء مع الخبراء والمعنيين والمتابعين لقطاع رأس المال العرب والأجانب وتبادل وجهات النظر معهم حول آخر المستجدّات في البورصات العربيّة والعالميّة.

***الإجتماعات السنويّة لحوكمة الشركات المدرجة حول Resilience in the MENA Region،**

البنك الدولي،

٢٧ أيار ٢٠١٥

شاركت هيئة الأسواق الماليّة ممثّلةً بنائب رئيسها السيّد فادي فقيه في الإجتماع السنوي لحوكمة الشركات المدرجة من تنظيم البنك الدولي، والذي عالج في دورته المنعقدة في تونس موضوع تكيّف ومرونة تطور الحوكمة في منطقة الشرق الأوسط – Resilience in the MENA Region، بحضور وزارة المال اللبنانيّة وعدد من هيئات الأسواق الماليّة العربيّة والدوليّة. وكان للسيّد فقيه محاضرةً في إحدى ورشات عمل المؤتمر تركّزت على تجربة هيئة الأسواق الماليّة من ناحية إرساء ثقافة الحوكمة لدى الشركات المدرجة وغير المدرجة، كما تمّ عرض لخصائص القانون ٢٠١١/١٦١ الذي أنشئت بموجبه هيئة الأسواق الماليّة اللبنانية.

***مؤتمر حول «تطوير أسواق الصكوك»، صندوق النقد العربي بالتعاون مع البنك الدولي،**

١٩ نيسان ٢٠١٥

عقد صندوق النقد العربي في مدينة أبو ظبي الإماراتيّة مؤتمر حول «تطوير أسواق الصكوك» بالتنسيق مع البنك الدولي وذلك من ١٩ إلى ٢٣ نيسان ٢٠١٥. حضر السيد علي الحناوي المؤتمر بصفته موظّف لدى مصلحة الأبحاث والإعلام لدى هيئة الأسواق الماليّة وذلك للاستماع إلى النقاش الدائر حول تطوير أسواق الصكوك والاستفادة من آخر التطورات فيها.

سلّط المؤتمر الضوء على دور الصكوك في ما يتعلق بالتنمية الإقتصادية حيث قدّم لمحة عامة عن مختلف الأسواق العالميّة وارتباطها بالصكوك الإسلاميّة. بالإضافة إلى ذلك، أوضح المؤتمر الهيكليّة المعتمدة في سندات الصكوك والآليّة المعتمدة في عمليّة التوريق، ودور المؤسّسات الرقابيّة والقانونيّة والسياسيّة في ترسيخ هذه الأسواق. وركّز المؤتمر أيضا على الشريعة الإسلاميّة وارتباطها بالصكوك، موضحاً السبل المناسبة لإدارة المخاطر في الأسواق خاصّةً في ما يتعلق بحاجة الصكوك إلى الشرعيّة الفقهيّة من مرجع فقهي معترف به.

كما أوضح المؤتمر كيفيّة إشراف الهيئات التنظيميّة والرقابيّة على أسواق الصكوك وطرق إضفاء الشرعيّة عليها. وفي هذا القسم بالتحديد ناقش الحضور ما تبيّن أنه تضارب في الرؤية بين المنظمين وعلماء الشريعة الإسلاميّة حيث أن للعلماء السلطة لنقض الحكم الصادر عن المراسيم التنظيميّة الصادرة عن الجهات الرقابيّة المنظّمة. لهذا السبب، شجّع المتحدّثون فكرة إنشاء وحدة إسلاميّة متوافقة مع الشريعة الإسلاميّة للنظر في كافّة الأمور المتعلّقة بالصكوك، أو إنشاء قسم متخصّص داخل الهيكليّة التنظيميّة للمؤسّسات والمصدّرين معني بالموافقة على الصكوك قبل إصدارها.

بعد ذلك، عرض أحد المقدّمين تحليل دقيق عن دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسّسات الماليّة الإسلاميّة (AAOIFI)، فكان تعريفاً عن هذه المنظّمة الدوليّة المستقلّة، وكيفيّة دعمها لتنفيذ معاييرها في معظم الدول العربيّة والعالم. في نهاية المؤتمر، قُدّمت دراسات من تجارب سابقة عن حالات إفلاس للصّكوك منها مثلاً تجربة شرق الكاميرون وشركة النخيل الإماراتيّة.

لقد وجدت أنّ الدورات والندوات التدريبيّة في مؤتمر تطوير أسواق الصكوك مفيدة وقيّمة، خاصّةً أنها أتت بالإشتراك مع البنك الدولي وصندوق النقد العربي. ساهمت المشاركة في الدورات التدريبيّة بتعميق معرفتي بموضوع الصكوك، علماً أنّ لهذا الموضوع تشعّبات كثيرة وما زال النقاش حوله في بداياته نظراً إلى أنّ أسواق الصكوك ما زالت تحتمل التطوير خاصّةً على الصعيد التنظيمي والرقابي. إن الأدوات الماليّة لا تزال تفتقد للسيولة المطلوبة مقارنةً مع حجم التداول في السندات التقليديّة.

أمّا إحدى المزايا التي تحدّث عنها المؤتمر فتكمن في جاذبيّة هذه الصكوك لرأس المال الاستثماري في البلاد الإسلاميّة، ومن هنا، نجد أنّ الصكوك لا تزال أداة ماليّة يمكن أن تدفع بالشركات الخاصّة لتحقيق النجاح والمساهمة في تعزيز وتحسين الإقتصاد أيضاً.

علي حناوي،
موظّف لدى مصلحة الأبحاث والإعلام

***الإجتماع الرابع لمنتدى منظمي الأسواق الماليّة – 4th Capital Markets Regulator Forum COMCEC، منظّمة التعاون الإسلامي وهيئة أسواق المال التركيّة،**

١٨ تشرين الثاني ٢٠١٥

شارك نائب رئيس الهيئة السيّد فادي فقيه ممثلاً هيئة الأسواق الماليّة في الإجتماع الرابع لمنتدى منظّمي الأسواق الماليّة الذي إنعقد بمبادرة من منظّمة التعاون الإسلامي وهيئة أسواق المال التركيّة في اسطنبول، تركيا. إفتتح المؤتمر رئيس هيئة أسواق المال التركيّة ومدير مكتب التنسيق في منتدى COMSEC مقدّماً في كلمته تقارير عمل اللجان عن الأعمال التي نفّذت في العام الماضي خاصّةً فيما يتعلّق بالتثقيف المالي والتمويل الإسلامي وتنمية الأسواق.

***مؤتمر الأنظمة البنيويّة للأسواق الماليّة World Bank Financial Infrastructure Week البنك الدولي،**

١–٤ أيلول ٢٠١٥

شارك السيّد طارق ذبيان، مدير الأبحاث والإعلام لدى هيئة الأسواق الماليّة في مؤتمر البنك الدولي حول الأنظمة البنيويّة للأسواق الماليّة World Bank Financial Infrastructure Week، في مدينة اسطنبول – تركيا، وذلك من ١ وحتى ٤ أيلول ٢٠١٥. وأتت مشاركة هيئة الأسواق الماليّة بناءً على إقتراح فريق أنظمة الدفع لدى البنك الدولي بالمشاركة في المؤتمر الدولي الذي يعقد مرّةً كل سنتين لمناقشة آخر التطوّرات الرقابيّة في إطار أنظمة الدفع والمقاصّة الإلكترونيّة، بصفتها الجهة الرقابيّة على أنظمة التسوية والمقاصّة والتداولات الإلكترونيّة في الأوراق الماليّة وأهميّة مواكبتها لآخر التطوّرات في هذا المجال، خاصةً فيما تتحضر الهيئة لإطلاق عمليّة الترخيص للمنصّة الإلكترونيّة التي تنوي إطلاقها في العام ٢٠١٦.

مؤتمر الطاقة الإغترابيّة اللبنانية للعام ٢٠١٥، وزارة الخارجية والمغتربين اللبنانيّة،

٢١ آيار ٢٠١٥

مثّل مدير الأبحاث والإعلام السيّد طارق ذبيان هيئة الأسواق الماليّة في مؤتمر «الطاقة الإغترابيّة اللبنانيّة» المنعقد برعاية وزارة الخارجيّة والمغتربين من خلال مشاركته في ندوة متخصّصة بالقطاع المالي اللبناني وعلاقته مع رأس المال المغترب والمحلي، حيث تطرق في حديثه إلى أهميّة التنظيمات الصادرة عن الهيئة لجهة حماية المستثمر وإرساء الشفافية في الأسواق علماً أنّها إحدى المطالب الأساسيّة لكافّة المستثمرين وخاصّةً المغتربين والأجانب منهم. وتطرّأ السيّد ذبيان في كلمته إلى الفرصة الكبيرة المتاحة أمام تعميق العمل في الأسواق الماليّة في لبنان نظراً لنسبة الإدماج المالي (Financial Inclusion) المرتفعة في لبنان مقارنةً بدول المنطقة، علماً أنّ حجم التداول على الأسواق الماليّة اللبنانيّة ما زال قليلاً مقارنةً ببعض الدول في المنطقة ذات مستوى إدماج مالي أقلّ بأضعاف عن لبنان، مشدّداً في كلمته على الدور الأساسي و المكمّل للمصارف في عمليّة تطوّر الأسواق الماليّة في لبنان.

لقاءات تثقيفيّة للجمهور مع مؤسّسات اقتصاديّة وثقافيّة في لبنان

محاضرة عن الأسواق الماليّة اللبنانيّة: الآفاق والفرص المتاحة، جمعية تجار بيروت،

١٣ آذار ٢٠١٥

في إطار سلسلة المحاضرات التي تعقد على مدار العام وللسنة الثالثة على التوالي في مركز محاضرات جمعيّة تجّار بيروت برعاية بنك لبنان والمهجر، شارك السيد سامي صليبا، عضو مجلس الإدارة التنفيذي لهيئة الأسواق الماليّة، في محاضرة حول «الأسواق الماليّة اللبنانيّة: «الآفاق والفرص المتاحة» بحضور عدد من ممثّلي الهيئات الاقتصاديّة والجمعيّات التجاريّة وكبار رجال الأعمال والأقتصاد .

وفي كلمة تمهيديّة، ركّز رئيس جمعية تجّار بيروت، السيّد نقولا شمّاس على أهميّة إنشاء هيئة الأسواق الماليّة كعلامة مضيئة على طريق تطوير هيكليّة الأسواق الماليّة وتطبيق أدوات تمويليّة حديثة في لبنان. من جهته، شدّد رئيس مجلس الإدارة ومدير عام بنك لبنان والمهجر سعد أزهري، في كلمته على «دعم القطاع المصرفي لهيئة الأسواق الماليّة ومساهمته دائماً في جهودها لتطوير الأسواق الماليّة اللبنانيّة، مضيفاً إنّ التحديات التي تواجه عمل هيئة الأسواق الماليّة عديدة، فإضافةً إلى الأوضاع السياسيّة والاقتصاديّة الهشّة، هناك التحدّيات التي تتعلّق بتطوير قانون الشركات وهيكلها المالي والصفة العائليّة التي تطغى عليها، وبمحدوديّة الثقافة الاستثماريّة، وبالمنافسة من الأسواق الماليّة المحليّة والأجنبيّة.

وأكّد أنّه على عكس ما يزعم البعض، فالقطاع المصرفي لا يرى الأسواق الماليّة منافساً لنشاطاته، بل يراها مكمّلاً لخدماته وعاملاً مهمّاً في تطوير أداء مصارف الإستثمار والأعمال ومحفّزاً في تحديث منتجاته المصرفيّة والماليّة.

من جهته أشار عضو مجلس الإدارة التنفيذي في «هيئة الأسواق الماليّة» سامي صليبا إلى أنّ الهيئة ستلعب دوراً حاضناً، وتعمل على مواكبة ورعاية وتنظيم العلاقة بين أصحاب الأعمال وبين مصارف الأعمال والمؤسّسات الماليّة بما يتلاءم مع احتياجات الفريقين، من أجل تطوير السوق الماليّة لتكون المرتكز الثالث لدولة اقتصاديّة فاعلة.

وتابع: «تعتبر الأسواق الماليّة ذات أهميّة كبرى للإقتصاد الوطني والمستثمرين والشركات المصدّرة للأدوات الماليّة المتداولة في السوق باعتبارها المنبع للأموال التي تحتاجها الشركات من تكوين لرؤوس الأموال لمشاريعها الإستثمارية، وتمويل عمليات النمو والتوسّع للشركات القائمة، فضلاً عن كونها إحدى متطلّبات الإصلاح الإقتصادي».

ولفت إلى أنّ هيئة الأسواق الماليّة وبتوجيهات من حاكم مصرف لبنان رياض سلامة تقوم بدراسة مفصّلة تهدف إلى استحداث وترخيص سوق ثانوي مواز وذلك سعياً منها إلى تطوير السوق وتحفيز الإستثمار بانتظار الإنتهاء من عمليّة خصخصة بورصة بيروت.

محاضرة حول الأسواق الماليّة في جامعة الشرق الأوسط

٩ كانون الأول ٢٠١٥

حاضر عضو مجلس الهيئة السيّد فراس صفي الدين عن الأسواق الماليّة اللبنانيّة في جامعة الشرق الأوسط Middle East University وذلك من ضمن جلسة نقاش شملت ممثّلين عن بورصة بيروت وأخصائيين ماليين. حضر المؤتمر رئيس جامعة الشرق الأوسط د. ليف هونغيستو، ورؤساء وعمداء جامعات ورجال أعمال وأساتذة وخبراء مصرفيين وإقتصاديين وإعلاميين وطلاب. وفي كلمته شدّد السيّد فراس صفي الدين على أهميّة دور الهيئة في الإشراف على تطوير الأسواق الماليّة، عملاً بالصلاحيّات الواسعة التي أجازها قانون الأسواق الماليّة ٢٠١١/١٦١، خاصةً من ناحية التنظيم والرقابة والمحاسبة، لافتاً إلى حجم التغيير الذي أنجزته الهيئة منذ بداية نشاطها في الأسواق الماليّة اللبنانية. كما تطرّق عضو مجلس الهيئة إلى أهميّة إطلاق المنصّة الإلكترونيّة لإدراج الشركات الناشئة والصناديق لتمكين الشركات الناجحة من طرح أسهمها للتداول.

محاضرة حول هيئة الأسواق الماليّة في الجامعة الأميركيّة في بيروت

١ كانون الأول ٢٠١٥

حاضر مدير الأبحاث والإعلام السيد طارق ذبيان في الجامعة الأميركيّة في بيروت عن قانون التداول الداخلي رقم ٢٠١١/١٦٠ وقانون الأسواق الماليّة رقم ٢٠١١/١٦١ الذي أطلق هيئة الأسواق الماليّة، مقدّماً نبذة عن آخر التطوّرات لدى الهيئة وأهميّة نشاطاتها وتأثيرها على الأسواق الماليّة والإقتصاد اللبناني بشكلٍ عام. كما شارك السيّد ذبيان كعضو لجنة تحكيم لمشاريع إنتاجية نظرية تقدّم بها طلاب كلية الإقتصاد والتجارة الزراعيّة مقدّماً ملاحظات لتحسين ديمومة ونجاح المشاريع المقدّمة وكيفيّة الإستفادة من الأسواق الماليّة لتمويلها.

١.٩ ماليّة «هيئة الأسواق»

وعلى صعيد ماليّة الهيئة، فقد بلغت نفقات الهيئة في العام ٢٠١٥ حوالي ٩,٧ مليار ليرة لبنانيّة شكّلت النفقات الجارية حوالي ٨٧٪ من المجموع العام، حيث أتى الجزء الأكبر من هذه النفقات كأعباء الموظّفين من الأجور وملحقاتها.

وقد قامت شركة Deloitte & Touche بتدقيق الحسابات النهائية للعام ٢٠١٥ وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق والتي تتطلّب التقيّد بقواعد السلوك المهني. وقد استنتجت أنّ جميع البيانات الماليّة تظهر بشكل عادل الوضع المالي للهيئة .

ومن المتوقّع أن تزداد نفقات الهيئة في العام ٢٠١٦ بحسب الموازنة التي أقرّها مجلس الإدارة بمبلغ مليار ليرة لبنانية حيث تعكس الزيادة بشكل أساسي ارتفاعاً في الأجور ناتج عن تعيين بعض المراكز الشاغرة.

موازنة عام ٢٠١٥

(ملايين الليرات)

	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين أول	تشرين ثاني	كانون أول	مجموع
المجموع الإجمالي	٩٢٥	٥٧٢	١,٠١٤	١,٠٠٥	٤٩٠	٩٤٠	٦٧٥	٤٨٩	١,١١٣	٦٣٦	٥٦٨	١,٣٣٦	٩,٧٦٢
النفقات الجارية	٧٧٨	٥٢٥	٨٤١	٩٤٦	٤٦٣	٧٩٠	٦٤٥	٤٦٥	٩٦٨	٦١٧	٥٥١	٩١٢	٨,٥٠١
أعباء موظّفين	٤٢٠	٣٩٥	٧٨٥	٧٣٥	٤١٥	٧٣٩	٤١٥	٤١٥	٩٢٢	٤٩٤	٤٩٩	٨٥٧	٧,٠٩١
أعباء أشغال عقارات	٣٠٠	٢٥	٢٠	١٨٥	٢١	٢٦	٢٠٤	٢٦	٢٢	٩٨	٢٢	٢٦	٩٧٥
أعباء مواد إستهلاكية	٢٦	١٠	٩	٩	٩	٨	١٠	٧	٨	٩	١٣	٩	١٢٧
مؤتمرات وهيئات دوليّة	٠	٦٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦٠
إتصالات	٨	٩	٩	٩	٩	٨	٨	٨	٧	٧	٨	٨	٩٨
أعباء خدمات وتجهيزات إداريّة	١٤	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٧	١٠١
عقود إستشاريّة	١٠	١٨	١٠	٠	١	١	٠	١	١	١	١	٥	٤٩
الإحتياطي العام النظامي	٢٣	١٦	٢٥	٢٨	١٤	٢٤	١٩	١٤	٢٩	١٩	١٧	٢٧	٢٥٥
النفقات الرأسماليّة	١٢٠	٣٠	١٤٣	٣٠	١٣	١٢٣	١٠	١٠	١١٣	٠	٠	٣٨٥	٩٧٧
الإحتياطي العام النظامي	٤	١	٤	١	٠	٤	٠	٠	٣	٠	٠	١٢	٢٩

موازنة عام ٢٠١٦

(ملايين الليرات)

	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين أول	تشرين ثاني	كانون أول	مجموع
المجموع الإجمالي	١,٠٢٣	٩٢٦	١,١١١	٦١٧	٦١٤	٩٦٣	٦١٩	٩٥٢	١,٠٢٢	٦٨٩	٦٧١	١,٠٥٩	١٠,٣٠٤
النفقات الجارية	٩٦٦	٨٨٩	١,٠٥٨	٥٨٣	٥٨٥	٩١٥	٥٨٤	٩٠٤	٩٨٢	٦٤٢	٦٤٠	١,٠٠٩	٥,٧٩٥
أعباء موظّفين	٨٣٤	٤٩٩	٩٨٣	٥٠٩	٥٠٩	٨٥٣	٥٠٩	٥٨٩	٩١٨	٥٧٤	٥٧٧	٩٥١	٨,٣٠٥
أعباء أشغال عقارات	٦٣	٣٤١	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٨٩	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٩٣٦
أعباء مواد إستهلاكية	٢٨	١٢	١٢	١١	١٢	١٠	١٢	٩	١١	٩	١٥	١٠	١٥١
مؤتمرات وهيئات دوليّة	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	٨	١٠٨
إتصالات	٧	٩	٨	٨	٩	٧	٨	٨	٨	٩	٨	٩	٩٨
أعباء خدمات وتجهيزات إداريّة	١٤	٨	٨	١٨	٨	١٣	٨	٩	٨	٨	٨	٧	١١٧
عقود استشاريّة	١٠	١٠	١٠	٠	١٠	٥	١٠	٠	١٠	٥	٥	٥	٨٠
الإحتياطي العام النظامي	٢٩	٢٧	٣٢	١٧	١٨	٢٧	١٨	٢٧	٢٩	١٩	١٩	٣٠	٢٩٤
النفقات الرأسماليّة	٢٧	١٠	٢١	١٦	١١	٢٠	١٧	٢٠	١٠	٢٧	١١	١٩	٢٠٩
الإحتياطي العام النظامي	١	٠	١	٠	٠	١	١	١	٠	١	٠	١	٦

الفصل الثاني:
التطلّعات للعام ٢٠١٦

إستكمالاً للورشة التنظيميّة التي شارفت على الإنتهاء، ولأجل تطوير الأسواق الماليّة، سيتركّز الجهد في العام ٢٠١٦ وبالتعاون مع البنك الدولي، على دراسة السوق المحلّي بدقّة لتقييم أفضل السبل التي سوف تعتمدها الهيئة لتطوير مفهوم القطاع الخاص حول أهمية الإنخراط في الأسواق الماليّة التي تعمل الهيئة على تحصينها عبر إرساء مفاهيم الشفافيّة والرقابة الجديّة والمحاسبة، كما تأمين منظومة تشريعيّة تواكب التطورات العالميّة. وفي هذا الإطار، ستعكف الهيئة على دراسة الوضع الحالي لأسواق رأس المال والمبادرات الأساسيّة الكفيلة بتطوير هذه الأسواق وتقييم القطاعات الواعدة التي يمكن أن تلعب دوراً أساسيّاً في هذا المجال وتحديد العوائق وطريقة معالجتها. ومن المتوقع أن تنضمّ الهيئة إلى المنظّمة العالميّة لهيئات الأوراق الماليّة IOSCO كعضو مشارك Associate Member قريباً، لينطلق العمل على إتمام جميع المستندات اللازمة التي ستخوّل الهيئة بأن تصبح عضواً كامل الصلاحية Ordinary Member في العام ٢٠١٧.

وكما ذكر سابقاً، فانضمام الهيئة إلى الـ IOSCO سيوفّر المظلّة والمواكبة الدوليّة لعملها من الناحية الفنيّة والتشريعيّة عند الحاجة ويزيد من قدرتها على الاستفادة من التجارب الدولية. كما تساهم هذه الخطوة المرتقبة في العام ٢٠١٦ إلى زيادة التعاون الدولي للهيئة مع نظرائها، وذلك عبر انخراطها في عدة لجان دولية متخصّصة في مواضيع ذات صلة بأعضاء الـ IOSCO، تمهّد من خلالها لتوقيع عدد أكبر من مذكّرات التفاهم مع جهات إقليمية ودولية مختلفة.

وفي إطار التعاون الخارجي أيضاً، تعمل الهيئة على تنظيم المؤتمر الدولي للمنظّمة الفرنكوفونيّة لهيئات الرقابة الماليّة IFREFI، ويتوقع أن يعزّز هذا المؤتمر عمل الهيئة ويطوّر علاقاتها مع هيئات الرقابة الفرنسيّة والدول الفرنكوفونيّة، علماً أنّ لبنان، ممثّلاً بهيئة الأسواق، يسعى للإنضمام أيضاً إلى منظّمة هيئات الرقابة الماليّة لدول بحر المتوسط في العام ٢٠١٦.

على صعيد آخر، ستعمل هيئة الأسواق الماليّة بالتكافل مع وزارة المال على وضع الأطر التنظيميّة لتطبيق قرار خصخصة بورصة بيروت، تحضيراً لدمجها بمنصة التداول الإلكتروني التي تعمل الهيئة على تأسيسها مما يساهم في تفعيل عملية تطوير الأسواق، علماً أنّ المنصّة الإلكترونيّة المقترحة تسمح بتداول مختلف أنواع الأوراق الماليّة والعملات الأجنبيّة والمعادن والمشتقّات الماليّة كالعقود الآجلة Forward Contracts، وعقود الخيار Options Contracts، والتداول عبر سندات الخزينة لتأمين السيولة، فضلاً عن الدور الكبير والمتوقع لإدراج أسهم الشركات الناشئة عليها.

أمّا فيما يختصّ بدفتر الشروط المتعلّق بالمنصّة الإلكترونيّة فقد تلقّت الهيئة إقتراحات وتعليقات المؤسّسات الماليّة، وسوف يصار إلى مناقشة هذه الآراء في جلسة إستشاريّة يديرها رئيس الهيئة حتى تتوضّح الأمور ويصار إلى أخذ الآراء التي من شأنها تحسين دفتر الشروط بعين الإعتبار.

إنّ وجود أسواق رأس المال ليس كافياً لخدمة الإقتصاد إن لم يؤخذ بعين الإعتبار وجود أنظمة تطبيقيّة مثلى ورقابة فعّالة ومستدامة لحماية المستثمر وتجنب النكسات. وانطلاقاً من هنا، ومن رؤية رئيس الهيئة، حاكم مصرف لبنان، سوف يُقدم القطاع المالي اللبناني على استكمال برنامج تقييم القطاع المالي الذي يشرف عليه كلّ من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والذي أتى بمبادرة من حاكم مصرف لبنان، تأكيداً منه لأهميّة تحديد النواقص في عمليّة التشريع والهيكليّة التنظيميّة والأطر القانونيّة التي يعمل بها في الأسواق اللبنانيّة، خاصةً بعد انتهاء الهيئة وبعض الهيئات الرقابيّة الأخرى من ورشات عمل تشريعيّة ساهمت في تحسين البيئة العمليّة في الأسواق اللبنانية.

إنّ وجود أسواق رأس المال ليس كافياً لخدمة الإقتصاد إن لم يؤخذ بعين الإعتبار وجود أنظمة تطبيقيّة مثلى ورقابة فعّالة ومستدامة لحماية المستثمر وتجنّب النكسات

ملحق:
هيئة الأسواق الماليّة، من هي؟

١. الهيكليّة التنظيميّة

نظراً لنشأة «هيئة الأسواق» الحديثة، فإنّه من الضروري أن نستعرض بشكل موجز هيكليّتها التنظيمية وصلاحيات الوحدات الأساسية التي تتكوّن منها، بما يوجز للجمهور عمل كل جهة، ويسهّل عمليّة الإتصال بموظّفي «هيئة الأسواق» عند الحاجة.

بعد التعديلات الأخيرة الّتي طرأت على هيكليّتها، باتت «هيئة الأسواق» تتألّف من أربع وحدات رئيسيّة وهي: الأمانة العامة، وحدة الرقابة على الأسواق، وحدة الشؤون القانونية، ولجنة العقوبات؛ إضافةً إلى المصالح والوحدات التالية: مصلحة الإدارة والموارد البشرية والمالية، مصلحة المعلوماتية، مصلحة الأبحاث والإعلام، مصلحة الأمن والمراقبة ووحدة التدقيق الداخلي.

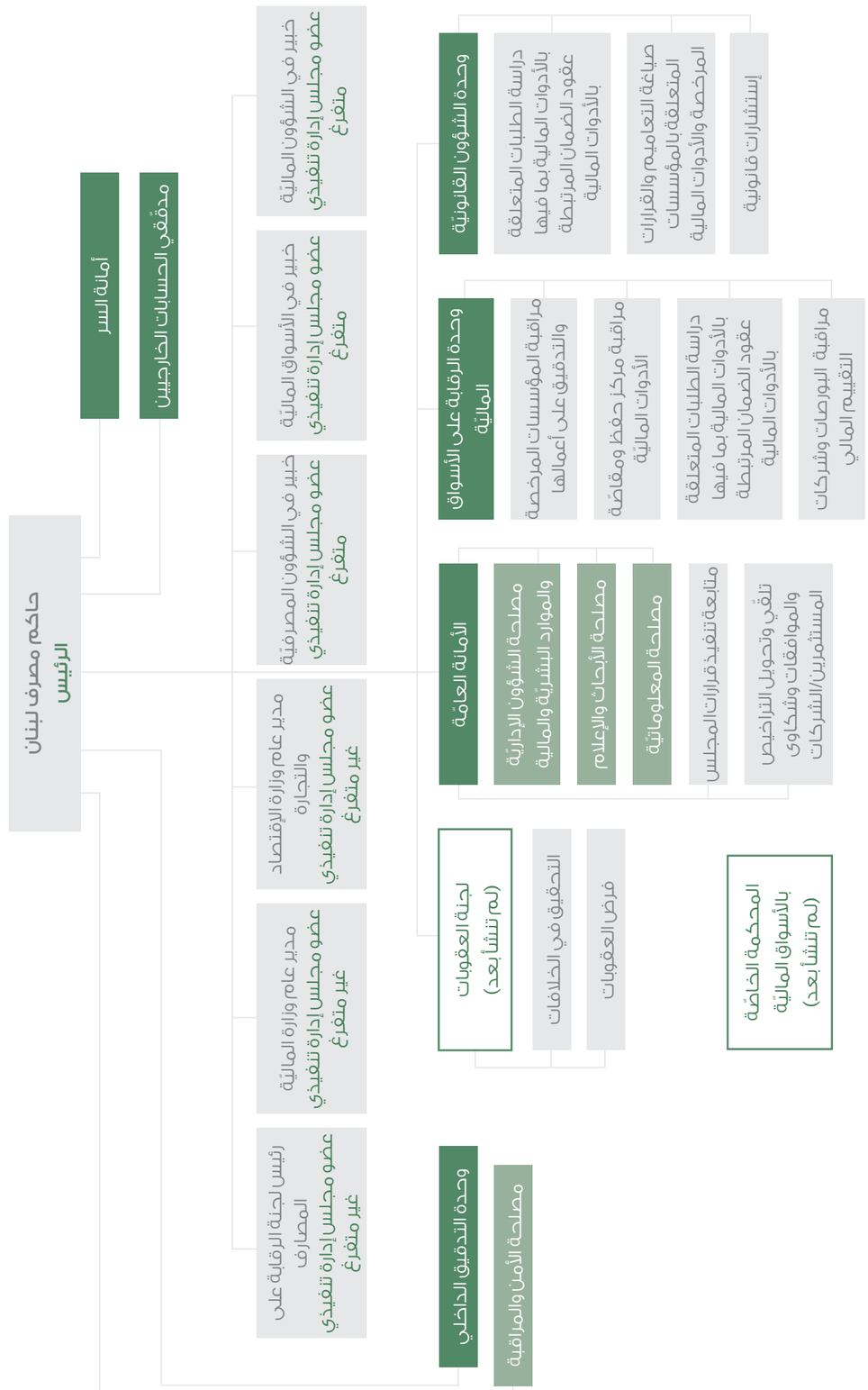

٢. رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

يتولّى إدارة هيئة الأسواق الماليّة مجلس مؤلّف من سبعة أعضاء برئاسة حاكم مصرف لبنان. تنقسم عضوية المجلس إلى ثلاثة أعضاء متفرّغين خبراء في الشؤون المصرفيّة والماليّة وثلاثة أعضاء غير متفرّغين يمثّلون الوزارات والإدارات المعنيّة مباشرة بعمل الهيئة، وهم مدير وزارة الماليّة العام، مدير عام وزارة الاقتصاد ورئيس لجنة الرقابة على المصارف.

ويضطلع المجلس بصلاحيات شاملة من شأنها أن تعزّز حماية المستثمر وتشجيع الإستثمار في الأسواق الماليّة. وله صلاحيّة وضع الأنظمة العامّة بإنشاء البورصات وإدارتها، والأنظمة المتعلّقة بإنشاء وتسيير أعمال المؤسّسات التي تتعاطى الوساطة الماليّة وتوظيف أموال الجمهور، كما يُعنى المجلس بوضع الأنظمة المتعلقة بالأدبيات التي يتوجّب على البورصات وعلى مستخدميها، وكذلك على مقدّمي الخدمات الماليّة ومستخدميهم التقيّد بها. ومن صلاحيات المجلس أيضًا، وضع الأنظمة المتعلّقة بالشفافيّة والحوكمة والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الموجبات لجهة نشر أو إطلاع الجمهور على جميع المعلومات التي من شأنها أن تؤثر مباشرة أو غير مباشرة على أسعار الأدوات الماليّة.

وفي الإطار عينه، تبقى للمجلس صلاحيّة الترخيص بإنشاء المؤسسات والهيئات التي تتعاطى الوساطة الماليّة وتوظيف الأموال وعمليات التسنيد على اختلاف أنواعها، والمصادقة (أو إلغاء مصادقة سابقة) على قرارات صادرة عن إدارات البورصات المعنية والقاضية بتسجيل الصكوك والأدوات الماليّة لديها. وله الموافقة على الأنظمة التي تضعها إدارات البورصات بشأن العمليات التي تجرى من خلالها. وفي إطار المشورة، يبدي المجلس رأيه في مشاريع القوانين والمراسيم المتعلقة بعمل وتطوير الأسواق الماليّة كونه الجهة الصالحة والمخوّلة قانوناً بعمل الأسواق الماليّة وتطوّرها.

٣. الأمانة العامة

تضطلع الأمانة العامّة، نظراً لكونها الجهاز الإداري للهيئة، بدور محوريّ لارتباط عملها بعمل الوحدات والمصالح الأخرى وبمجلس إدارة هيئة الأسواق الماليّة. وتضم الأمانة العامة لدى الهيئة مصلحة الإدارة والموارد البشرية والماليّة، مصلحة المعلوماتيّة ومصلحة الأبحاث والإعلام. وهي، بالإضافة إلى دورها في تسيير الأشغال الإدارية لدى هيئة الأسواق الماليّة، تعمل على متابعة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، والإقتراح عليه فتح التحقيقات وإجراء الاستقصاءات بشأن المخالفات لأحكام القانون ١٦١ أو لأحكام الأنظمة أو التعليمات أو التوجيهات العامّة أو الفرديّة الصادرة عن المجلس بمقتضى هذا القانون.

وتشمل صلاحيات الأمانة العامة أيضاً إحالة الشكاوى إلى مجلس الإدارة وإعلامه بقرارات لجنة العقوبات وإبلاغ قرارات اللجنة إلى المعنيين بها. وتناط بالأمانة العامة مسؤولية إحالة جميع التقارير الصادرة عن الهيئة إلى المجلس، بالإضافة إلى نشر قراراته التنظيمية والتعليمات العامة واقتراح وضع أو تعديل الأحكام والأنظمة المتعلقة بالأسواق الماليّة.

٤. وحدة الرقابة على الأسواق الماليّة

تراقب وحدة الرّقابة على الأسواق الماليّة مدى التقيّد بالأنظمة التطبيقيّة، وتتحقّق من سلامة تقيّد المؤسّسات بالأنظمة والقرارات والتوجيهات الموضوعة، ومن توفّر شروط التداول المنصوص عليها في القانون. ولها أن تطلب من مفوّضي مراقبة الشركات والهيئات المعنية أو من خبراء مستقلّين، القيام بتدقيق أو تحليل إضافي لعملياتها؛ وتجري الاستقصاءات وتجمع الأدلة لاكتشاف المخالفات المضرّة بسلامة التعامل في الأسواق الماليّة.

كما تتحقّق من قيام الشركات والهيئات المتداول بصكوكها وأدواتها الماليّة في البورصات بإجراءات النشر المنتظمة وفقا للأصول المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المرعيّة الإجراء، وتدقّق في توقيت المعلومات المنشورة وصحّتها، أو تلك التي يمكن أن تؤثّر بشكل ملحوظ على سعر هذه الصكوك والأدوات الماليّة المتداولة. ولها أيضاً أن تلزم الشركات والهيئات بتقديم المعلومات الإضافيّة وبإجراء التعديلات التي تراها ضرورية عندما يتبين لها وجود نقص أو عدم صحّة في المعلومات المنشورة أو المعدّة لإطلاع المعنيين عليها.

إنّ العمل الرقابي على المؤسّسات التي تتعاطى الإدارة الماليّة يشكل العامود الفقري لعمل الهيئة، بحيث أنه يؤمن حسن سير العمل في هذه المؤسّسات ويفرض الشفافيّة التي تحمي المستثمر، وذلك عبر إعتماد أفضل المعايير الدولية في هذا المجال.

٥. وحدة الشؤون القانونية

تضطلع وحدة الشؤون القانونية لدى «هيئة الأسواق» بثلاثة أدوار رئيسية وهي (١) دعم مختلف الوحدات والأقسام في الهيئة من خلال تزويدها بشكل مستمرّ وفي الوقت المناسب بالتوجيهات القانونيّة اللازمة لتحقيق أهداف «هيئة الأسواق»، (٢) إعداد الأنظمة التي تصدر عن «هيئة الأسواق» تحقيقاً لمهمّتها المتمثّلة بتنظيم الأسواق الماليّة في لبنان، و (٣) دراسة طلبات الترخيص المقدّمة من المؤسّسات والوسطاء الناشطين في السوق المالي، وطلبات الموافقة على إصدار أو ترويج الأدوات الماليّة ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.

كما تُعنى وحدة الشؤون القانونيّة بتقديم الآراء القانونية من أجل توفير الإطار القانوني السليم للمشاريع المتعلقة بالوحدات الأخرى، كالدراسة القانونية حول مصادر تمويل «هيئة الأسواق» والمذكّرة القانونيّة التي تتناول مختلف الأطر القانونيّة المتعلّقة بمجال عمل «هيئة الأسواق».

لذلك، إنّ وضع الأطر القانونيّة والتأكّد من أنّ جميع الأنظمة الرقابية المعتمدة في الهيئة لا تتعارض مع القوانين اللبنانيّة المرعية الإجراء يشكّل جزءاً أساسياً من عمل الهيئة.

٦. لجنة العقوبات

من المتوقّع أن يُصار إلى تشكيل لجنة العقوبات في المستقبل القريب حتى يتسنّى للهيئة اتّخاذ التدابير الإجرائيّة اللازمة بحقّ كلّ من يخالف الأنظمة والقوانين التي تحكم عمل الأسواق الماليّة. تتولّى لجنة العقوبات التحقيق في جميع المخالفات التي تحال إليها من المجلس وتتّخذ القرارات المناسبة بشأنها. فمن صلاحيات اللجنة المذكورة فرض العقوبات الإدارية والنقدية على جميع الجهات والهيئات والأشخاص الذين يتعاطون بالأدوات والخدمات الماليّة.

المؤسّسات والأعمال الخاصّة الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة

يحدّد القانون ١٦١ جميع النشاطات التي تخضع لرقابة "هيئة الأسواق" وسلطتها، وتشمل جميع العمليّات المتعلّقة بالأدوات الماليّة المطروحة مباشرة للإكتتاب العام أو التي يتم شراؤها أو بيعها لحساب الجمهور، وكذلك الأدوات الماليّة المدرجة أو المتداولة في «البورصة» والأدوات الماليّة والحقوق الماليّة المرخّصة من هيئة الأسواق الماليّة. كذلك يحدّد القانون بشكل واضح النشاطات المتعلّقة بالأدوات الماليّة، والمؤسّسات التي تخضع لسلطة هيئة الأسواق الماليّة ورقابتها كما هو مبيّن في الجدول التالي:

الأطراف الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة

- الأشخاص المرخّص لهم
- الشركات المدرجة على البورصات اللبنانية
- البورصات اللبنانية أو المؤسّسات التي يكون موضوعها إدارة وتسيير عمل البورصات على أن تتّخذ هذه المؤسّسات شكل شركات مغفلة لبنانيّة
- الشركات الماليّة والمؤسّسات والهيئات المرخّص لها ومنها:
  - الهيئات التي تتعاطى الاستثمار الجماعي بالقيم المنقولة وسائر الأدوات الماليّة
  - الهيئات التي تتعاطى الاستثمار بعمليّات التسنيد
  - هيئات الاستثمار والتسنيد الإسلامية
  - مؤسّسات الاستشارات والخدمات المتعلّقة بالأدوات الماليّة
  - شركات التقييم المالي (Financial Rating Agencies)

الأدوات الماليّة والأعمال الخاصّة بالأدوات الماليّة الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة هي:

- الأسهم أو السندات أو الحصص المصدرة من شركة أو هيئة عامّة أو خاصّة
- سندات الدين أو الأسهم أو السندات أو شهادات الإيداع أو إيصالات الإيداع أو سندات الخزينة
- الحقوق الماليّة (Rights) أو حقوق الخيار (Options) أو العقود المستقبلية (Futures) أو سائر الأدوات الماليّة المشتقّة (Derivatives) أو المركّبة (Structured)
  - الخدمات الإستشارية وأعمال الوساطة — Investment and Securities Brokerage services
  - إدارة المحافظ ومسك الدفاتر — Portfolio Management and Book keeping
  - حفظ الصكوك المتعلّقة بالأدوات الماليّة — Securities Custody
  - ضامن الإكتتاب بالأدوات الماليّة — Underwriter
  - ضمان الإكتتاب بالأدوات الماليّة — Underwriting process

Beirut Central District | Riad El-Solh Street
Building 87 | P.O. Box: 5358 | T +961.1.987250
www.cma.gov.lb